



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

النهج الديمقراطي

٠٥٥٤٨ ٠٨٤٤:٢٥٠+٤



جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول: المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

ضيف العدد: أمين الدكاك



إننا أمام تعليم طبقي يفرغ المدرسة العمومية من محتواها ومن رسالتها النبيلة في تكوين أجيال في تكافؤ للفرص ويحولها إلى مصنع ل"تاخماست"



زحف الرأسمال الأجنبي على التعليم بالمغرب استهداف للسيادة الوطنية

كلمة العدد

بناء أدوات التغيير معركة متواصلة

أولاً: الحزب المستقل للطبقة العاملة، هي المهمة المركزية التي تتطلب إبداعاً في سيرورة البناء من أجل تأصيل الحزب واستنباته في تربة بجميع المواصفات، حتى تمتلك الطبقة العاملة المغربية باعتبارها الطبقة الأكثر ثورية من ضمن طبقات المجتمع سلاحها السياسي. ما دامت هي موضوعياً في مواجهة مع السياسات الطبقيّة التي تنتج الفقر والاستغلال والإقصاء الاجتماعي، وتشترط كل القوانين الرجعية التي تعمق تخلف مجتمعتنا وإغراقه في السوق الاستهلاكية الفاقدة للقيم الإنسانية.

ثانياً: نقابة عمالية موحدة مستقلة: بسلوكنا لعمل نقابي بديل عن السائد، ومواجهتنا اليومية للتعدّيات الكبيرة على حقوق العمال والعمال وعموم الأجورين، وتنظيمها على أسس وقواعد ديمقراطية ومبادئ الوحدة والتضامن من دون حدود قطاعية أو جغرافية، سنكون في مستوى تطلعات الطبقة العاملة المغربية وفي مستوى طرح شعار الوحدة النضالية في أفق الوحدة التنظيمية وتحقيق بناء نقابة عمالية ديمقراطية مستقلة تعبر عن مطامح الطبقة العاملة وتنخرط في النضال العام من أجل الديمقراطية والحرية والكرامة والمساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات.

ثالثاً: أدوات الدفاع الذاتي المستقلة للجماهير: يشترط بناؤها التمكن من ثقة الجماهير بالانغراس في أوساطها بشكل دائم، وبتأسيس بناؤها انطلاقاً من المطالب الملموسة وفق احتياجات الجماهير ونوعيتها وخصوصيات المنطقة. كما يشترط بناء تحالفات حقيقية مع القوى المناضلة المعنية بالتغيير والرقى بمستوى عيش المواطنين والمواطنات.

هي مهام مرتبطة فيما بينها ارتباطاً جدياً متكاملًا، كما أنها إجابة نظرية تنطلق من تحليل للواقع الملموس، كما أكد على ذلك المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي العمالي. غير أنها ممكنة التحقيق بتضافر مجموع المناضلات والمناضلين إذا ما توحدت جهودهم لفرض العمل المشترك على تنظيماتهم المركزية وتجاوز العراقيل المتراكمة من تجارب سابقة أصبحت في حكم الماضي. إنها ممكنة فعلاً بفتح أفق العمل عبر بناء جبهات للنضال في كل الجبهات من أجل تحقيق التغيير الذي ينشده الشعب المغربي ويناضل من أجله باستمرار.

يستمر تحدي بناء أدوات النضال في كل الواجهات وتعمق أسئلة إعادة البناء وتجديد سبل المواجهة، مع تعمق الصراع الطبقي في بلادنا. فقد بلغ الوضع الاجتماعي أقصى درجات الأزمة مخلفاً بذلك أرقاماً كبيرة من ضحايا البطالة والإقصاء الاجتماعي. أرقام تنضاف إلى ما خلفته الجائحة كوفيد-19. غير أن هذا لم يكن بالجديد على عالم تهيم فيه الرأسمالية المتوحشة وتصرف أزمته البنيوية على حساب مجموع شعوب العالم. وليس بجديد أيضاً على البلدان الرأسمالية التابعة ذات الأنظمة الرجعية والاستبدادية...

لكن استمرار تعمق الأزمات على مدى عقود طويلة من الزمن الموحش، وتأخر رياح التغيير رغم الموجات المتجددة من انتفاضات العديد من الشعوب، يجعلنا نتطرح من جديد أسئلة بناء أدوات التغيير عامة وفي بلادنا على وجه التحديد.

يستحيل أن نخطو خطوات متقدمة نحو التغيير بأدوات حزبية تفتقد مواصفات الحزب المستقل في قراراته، المقرر في برامجه المفروض أن تكون مناقضة للبرامج الرسمية للنظام المخزني، وبديلة عنه. كما يستحيل وبالمطلق، أن نكسب مع الجماهير الشعبية رهان تحقيق بعض المطالب الاجتماعية ولو جزئية، بنقابات ذات تعددية مائعة ومركزيات نقابية مرهونة إلى قيادات بيروقراطية متنفذة، تكبح نضال قطاعات عمالية هي في أمس الحاجة لعمل نقابي يضمن كرامتها ويحد من جنوح الباطرون وخدام المخزن من الكتلة الطبقيّة السائدة، المتمكنة من كل شروط الاستغلال وما يضمن تأبيدها من قوانين رجعية ومؤسّسات صورية.

وحتى تكتمل صورة ويؤس المشهد الرسمي من مجتمعتنا، تنتصب العديد من الجمعيات والوداديات ومؤسّسات "خيرية/إحسانية" باسم تنظيمات ما يسمى زورا بتنظيمات المجتمع المدني. لها من الأدوار ما يعطل ويعرقل أي عمل جدي عن قرب مع ساكنة الأحياء والعديد من الفئات المجتمعية التي تعاني من جشع الرأسمال وتغول المخزن.

هي فعلاً تحدياتنا التي وجب تفكيك عناصرها بكل حزم وجدية وتقييم سلوكها السياسي تجاه الجماهير المعنية بالتغيير والممنوعة من أسلحتها الدفاعية. وهي من دون شك تتكون من:

2 نجاح المؤتمر الوطني 12 للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي

6 ويستمر مسلسل تخريب المدرسة العمومية

11 السودان: الإضراب سلاح العاملين

12 النقد والنقد الذاتي

نجاح المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي وانتخاب عبد الله غمييط كاتبا عاما وطنيا للنقابة

إدارية وطنية من 121 عضوة وعضوا، 84% منهم جدد، والتي اجتمعت بدورها وانتخبت مكتبها وطنيا من 21 عضوة وعضوا، 62% منهم جدد، الذي اجتمع بدوره ووزع المهام داخله على الشكل التالي:

- 1- الكاتب العام الوطني: غمييط عبد الله
- 2- نائبه 1: الحيموتي حسن
- 3- نائبه 2: الإدريسي عبد الرزاق
- 4- نائبه 3: الوالي محمد
- 5- أمين المال: السباعي أحمد
- 6- نائبته: كمال سعيدة
- 7- كاتب إداري: بوكطاية رشيد
- 8- نائبه: موموش لحسن

مستشارات/ون مكلفات/ون بمهام: 9- الصحاروة حسناء، 10- بنلشهب أمينة، 11- جعفاري زوهير، 12- المزكوطي عبد العاطي، 13- اليحيوي زكرياء، 14- ابن دحمان الصياد، 15- قاشى مولاي الكبير، 16- الشاوي الهادي، 17- زخيني محمد، 18- مجاهد عبد اللطيف، 19- الرفاعي رضوان، 20- النافعي ابراهيم، 21- الناصري الكبير.

عن المكتب الوطني، الكاتب العام الوطني: غمييط عبد الله

نعدت بنجاح المؤتمر الوطني 12 للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، يومي السبت والأحد 1 و2 أكتوبر 2022، بالمركب الدولي للشباب والطفولة ببوزنيقة، تحت شعار: "تقوية التنظيم والنضال الوحدوي للدفاع عن التعليم العمومي وتحقيق المطالب".

وافتح المؤتمر بتنظيم الجامعة ندوة دولية مساء الجمعة 30 شتنبر 2022 حول "التعليم في ظل الليبرالية المتوحشة وخيارات المقاومة" شارك فيها نقابيون من فلسطين ولبنان والجزائر وتونس والسنغال والمغرب".

وتميزت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ببوزنيقة بالحضور الحماسي لمناضلات ومناضلي الجامعة، وبحضور الضيوف: ممثلي النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية ونقابات وأحزاب وجمعيات حقوقية ومدنية التي أقت كلمات بالمناسبة، وتميزت الجلسة الافتتاحية كذلك بكلمات ورسائل فيديو لكل من الأمين العام لاتحاد النقابات العالمي FSM الرفيق بامبيس كيريتسيس من قبرص والرئيس الفخري للاتحاد الدولي للنقابات التعليمية FISE، الرفيق حسن إسماعيل من لبنان ونائب أمينها العام الرفيق سيني شيخ الأسن من السنغال، وتم اختتام الجلسة الافتتاحية بكلمة المكتب الوطني للجامعة قدمها الرفيق الإدريسي عبد الرزاق الذي انتهت ولايته ككاتب عام وطني للجامعة.

وبعد ذلك انعقدت الجلسة العامة الأولى حيث تم تقديم التقريرين الأدبي والمالي، باسم اللجنة الإدارية الوطنية، وبعد مناقشتها صودق عليهما من طرف المؤتمر، وبعد ذلك نوقشت مشاريع الأوراق في لجان قدمت تقارير اجتماعاتها خلال الجلسة العامة الصباحية ليوم الأحد 2 أكتوبر 2022، وبعد المصادقة على جميع الأوراق تم انتخاب لجنة



لا بد من المقاومة الشعبية

المجلس الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ك د ش)

يدعو لتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية لنساء ورجال التعليم

ويفوض للمكتب الوطني مواصلة تدبير مجريات الحوار القطاعي

انعقد المجلس الوطني للنقابة الوطنية للتعليم، المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يوم الأحد 02 أكتوبر 2022م، بالمقر المركزي بالدار البيضاء.

وبعد الاستماع إلى كلمة المكتب التنفيذي التي ألقاها الأخ خالد العلمي لهو، نائب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث تطرق إلى الوضع الدولي المتسم باللايقين، ووبروز مهندسين استراتيجيين جدد يعيدون صياغة نظام دولي جديد عنوانه التوحش وسحق الإنسانية، كما يعيدون رسم خرائط جيو سياسية جديدة مبنية على المصالح والتقاطبات.

كما تطرق إلى الملفات الاجتماعية المطروحة على طاولة الحوار في علاقتها بالمستقبل، في خضم التحولات الحاصلة في عالم الشغل، ومحاولات الحكومة التملص من معالجة هذه الملفات تحت ذريعة الأزمة رغم تحسن المادية العمومية، وهو ما يتجلى من خلال العرض الحكومي الهزيل في الحوار الاجتماعي المركزي، الذي لا يرقى إلى انتظارات الطبقة العاملة وعموم المأجورين. وهذا ما يقتضي

من الجميع مواصلة التعبئة والاستعداد لمواجهة مختلف التطورات، ويقتضي من النقابة الوطنية للتعليم خصوصاً، لعب دورها الريادي داخل الجسم الكونفدرالي على المستوى التاطيري والنضالي.

وبعد الاستماع إلى عرض المكتب الوطني الذي تناول بالتحليل:

✓ السياق العام في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدولية والوطنية، وانعكاساته على أوضاع الطبقة العاملة وعلى الوضع التعليمي.

✓ الملامح العامة للدخول المدرسي -2022-2023 التي تعكس عمق الأزمة الخطيرة التي تعيشها منظومة التربية والتكوين ببلادنا على كافة المستويات؛

✓ مسار ومستجدات الحوار القطاعي في علاقته بالملف المطليبي، مع التركيز على مآل ومضامين عمل اللجنة المشتركة المكلفة بإعداد مسودة النظام الأساسي الجديد لموظفي وزارة التربية الوطنية؛

✓ مشروع النقابة الوطنية للتعليم الذي تأسس على الربط الجدلي بين الدفاع عن المدرسة العمومية وعن المطالب المادية والاجتماعية والمهنية لنساء ورجال التعليم، وما يفرضه هذا المشروع من تحديات ومهام جسام، في عالم متحول لا أحد يتنبأ فيه بمصير الإنسانية ومستقبل المدرسة بعد كل هذه الحروب العسكرية والاقتصادية والرقمية.

وبعد نقاش عميق لمضامين العرض، فإن المجلس الوطني يسجل ما يلي:

1 - يجدد تأكيده على ضرورة الإصلاح الشامل والحقيقي لمنظومة التربية والتكوين، كضرورة تاريخية، وشرط لإخراج المغرب من بوثة التخلف والتبعية، وجعله قادراً على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل؛

2 - يعتبر أن المشاكل التي يعرفها الدخول المدرسي -2022-2023 (الخصائص في الموارد البشرية، البنيات التحتية وبنيات الاستقبال، الاكتظاظ، الأقسام المشتركة...) ليست مشاكل عرضية أو طارئة، وإنما هي أعطاب بنيوية مزمنة

تعيشها المنظومة، وتقتضي ضرورة التعجيل بالإصلاح بما يعيد الاعتبار للمدرسة العمومية بكل مكوناتها؛

3 - يعتبر أن الاستمرار في تفويت الخدمات المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين للقطاع الخاص عبر آلية المناولة، وتطبيق هذه الآلية حتى على مهمة التدريس (التعليم الأولي)، هو إصرار على تفكيك المدرسة العمومية، يفضح النوايا الحقيقية للدولة ويكشف زيف كل الشعارات المتغنى بها حول الدولة الاجتماعية؛

4 - يرفض كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ضدًا على الإرادة العامة للمجتمع المغربي، وبالأخص التطبيع التريوي، الذي تصر الدولة على فرضه على المنظومة تحت غطاء بعض القيم الإنسانية السامية، التي تتناقض كلياً مع توجهات وممارسات الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وشعوب المنطقة. وفي هذا الصدد فإن المجلس الوطني يعبر عن تضامنه مع الأسرى الفلسطينيين ومع الشعب الفلسطيني عامة في نضاله من أجل التحرر والانعتاق؛



5 - يعتبر أن تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية لنساء ورجال التعليم، مدخل أساسي من مداخل الإصلاح الشامل وشرط لإنجاحه. وهو ما يفرض على الوزارة التعاطي الإيجابي مع المطالب العادلة والمشروعة التي رفعتها النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والتعجيل بمعالجة الملفات العالقة، المطلية منها والتدبيرية، المطروحة على طاولة الحوار؛

6 - يثمن ما جاء في بلاغ النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية الصادر بتاريخ 28 شتنبر 2022، ويدعو إلى المزيد من العمل الوحدوي للدفاع عن مطالب نساء ورجال التعليم؛

7 - يطالب بالإسراع بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف ومحفز وموحد، يتجاوز اختلالات النظام الحالي ويُلبي مطالب نساء ورجال التعليم من خلال:

• إحداث الدرجة الممتازة لأساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي والمُلقين، تجسيدا لمبدأ توحيد مسارات الترقى المنصوص عليها في الاتفاق المرحلي ل 18 يناير 2022؛

• تنفيذ الاتفاقات السابقة: 19 أبريل 2011 (الخاص بالمبرزين)، 26 أبريل 2011 (الدرجة الجديدة وبتعويضات عن العمل بالعام القروي)، 30 أبريل 2022 (الخاص

بالدرجة الجديدة وبانزياة العامة في الأجر)؛

• فتح المسارات المهنية لكافة الفئات التعليمية؛

• إدماج الأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد في أسلاك الوظيفة العمومية؛

• التنصيص على آلية الترقى بالشهادة ضمن آليات الترقية؛

• مراجعة الأرقام الاستدلالية ونظام التعويضات وقيمتها؛

• إدماج المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين في النظام الأساسي وإعادة ترتيبهم في السلم التاسع (09)؛

□ إدماج الراغبين من باقي الأطر المشتركة في النظام الأساسي؛

□ إنصاف الفئات المتضررة: الذين فرض عليهم التعاقد، المقصيون من خارج السلم ومن الدرجة الجديدة، الإدارة التربوية (إسنادا ومسلكا، وتدريبا)، المساعدون التقنيون والمساعدون الإداريون، حاملو الشهادات، أطر التوجيه

والتخطيط، المكلفون خارج سلكهم، الدكاترة، أطر التسيير المادي والمالي، الملحقون التربويون وملحقو الاقتصاد والإدارة، المفتشون، المبرزون والمستبرزون، ضحايا النظامين، الأساتذة المدمجون، الزنزانة 10، فوجا 93 و94، المتصرفون وباقي الأطر المشتركة، المعضون والمرسبون، أساتذة الأمازيغية، أساتذة مراكز التكوين، أساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية...؛

• إحداث إطار "أستاذ باحث" للدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية بنفس مسار أستاذ التعليم العالي؛

□ حذف الساعات التضامنية وتقليص ساعات العمل؛

8 - يدعم النضالات المشروعة التي تخوضها كافة الفئات التعليمية وعلى رأسها: المقصيون من الدرجة الممتازة (خارج السلم)، الزنزانة 10، أيام 4 و5 و6 أكتوبر 2022، وضحايا النظامين يوم 5 أكتوبر 2022؛

9 - يطالب بإعادة النظر في معايير الحركة الانتقالية وفي إطارها المرجعي، والعودة للحركات الثلاث الوطنية والجهوية والإقليمية، للحد من المجازر التي يتعرض لها نساء ورجال التعليم سنويا بفعل عملية تدبير الخصائص والفائض؛

10 - يفوض للمكتب الوطني مواصلة تدبير مجريات الحوار القطاعي واتخاذ القرارات اللازمة على أرضية خلاصات المجلس الوطني؛

11 - يدعو مناضلات ومناضلي النقابة الوطنية للتعليم، والأجهزة النقابية، وكل نساء ورجال التعليم، إلى التعبئة وحرص الصفوف، والاستعداد الدائم للدفاع عن المدرسة العمومية وعن مطالبنا العادلة.

المجلس الوطني - 02 أكتوبر 2022.

الجبهة الاجتماعية المغربية:

الدولة تتماهى في سياساتها التفرقة والتبعية

هذا ويواصل الحاكمون سياسة العصا والسجن لكل الأصوات المخالفة من مدونين وصحفيين وغيرهم (سعيدة العلمي كمثال حي).

إن السكرتارية الوطنية، وهي ترصد هذه الأوضاع الصعبة على أوسع الجماهير الشعبية فإنها:

1. تعلن عن تنظيم احتجاجات في كل مناطق بلادنا ووقفه مركزية أمام مقر البرلمان بالرباط بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر.

2. تخبر أنها ستعقد ندوة وطنية سيعلم عن تاريخها قريبا حول حصيلة عمل الحكومة منذ تنصيبها.

3. تهيئ بكل الضرر والالتحام بقضايا الساكنة والتخلي بروح الوحدة والمبادرة والاستعداد الجدي من الآن لانجاح هذه المحطات وغيرها.

في الأجور لامتصاص ما ابتلعه التضخم والغلاء وإحداث درجة جديدة بالنسبة لإجراء القطاع العمومي.

في المقابل، سن البرلمان تشريعات خلال الفترة المنصرمة، تخدم مصالح الراسمال الريعي على وجه الخصوص.

وعرفت الفترة المنصرمة، تحركات نضالية كثيرة للعمال في مختلف القطاعات الذين يعانون من الاستغلال المكثف والهشاشة وتجاهل تطبيق قوانين الشغل على علاقتها،

ويواجهون خطر الموت يوميا جراء نقلهم في وسائل نقل مهترئة (العمال الزراعيون في اشوكة نموذجاً)،

ولكادحي الأحياء الشعبية جراء هدم منازلهم وقطع مصادر عيشهم الفلاحية والحرفية وتشريدتهم بهدف

السطو على أراضيهم من طرف مافيا العقار (دواوير أولاد العياشي والحنشة وأولاد سبيطة ضواحي سلا نموذجاً)،

وللمعطلين في إطار الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وغيرها من الفئات.

اجتمعت السكرتارية الوطنية للجبهة الاجتماعية المغربية يوم الأربعاء 28 شتنبر 2022، حيث تدارست السمات العامة للوضع الحالية ببلادنا وآفاق العمل.

فالأوضاع تتسم بتمادي الدولة في سياسياتها التفرقة والتبعية، غير آبهة بمطالب الشعب المغربي في وضع حد لغلاء المعيشة خاصة المحروقات والمواد الغذائية الأساسية.

وقد عرف هذا الغلاء الفاحش موجة من التنديد واسعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن لا حياة لمن تنادي.

ومجلس المنافسة منذ تاسيسه لا دوره في ضبط الأسعار واتخاذ ما يلزم من قرارات، وتلكم واحدة من خصائص

الراسمالية التبعية المخزنية، حيث تغيب المنافسة ويحضر الاحتكار والريع.

أما الحوار الاجتماعي، سواء القطاعي أو المركزي، فالواضح أنه غير جدي وغير منتج، طالما أن الحكومة ترفض الاستجابة للمطالب الأساسية وعلى رأسها الزيادة

شتوكة آيت بها

اعتصام عمال ضيعة فلاحية احتجاجا على طرد كاتب نقاباتهم وعلى تجاهل مطالبهم



انتمائهم النقابي وتجويعهم لهذا السبب بعدم تمكينهم من الأسبقية في الاستفادة من فرص الشغل المتاحة طبقا للقانون وعدم احترام الحد الأدنى للأجور، على حد قوله.

كما طالب المسؤول النقابي "عدة" السلطات الشغلية والمحلية بالتدخل الحازم لفرض تطبيق قانون الشغل على علاته، واحترام الحرية النقابية وحماية العاملات والعمال المعتمدين من أعمال "البلطجة" التي أضحت فعلا متكررا يستهدف نضالات العمال في المنطقة..

وقد قام وفد من النهج الديمقراطي العمالي باشتوكة آيت بها يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 2022 حوالي الساعة 12:00 بزيارة تضامنية لاعتصام عاملات وعمال ضيعة السحمر التابعة للشركة المتواجدة بتراب جماعة آيت اعميرة المعتمدين رداً على طرد الكاتب العام للمكتب النقابي إضافة إلى عدة مشاكل تعاني منها العاملات والعمال تم توثيقها من خلال تصريحات صحفية للعاملات. وقد كانت مناسبة كذلك تم من خلالها اعلان التضامن مع هؤلاء العاملات والعمال ضحايا الاستغلال.

دخلت عاملات وعمال إحدى ضيعات شركة "كواليتي بين - QUALITY BEAN MOROCCO" باشتوكة آيت بها، منذ صباح يوم السبت 01 أكتوبر 2022 في اعتصام مصحوب بمبيت ليلي أمام الضيعة احتجاجا على طرد الكاتب العام للمكتب النقابي التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، إضافة إلى عدة مشاكل يعاني منها العمال والعاملات وقد سبق للفرع النقابي أن راسل مفتشية التشغيل في هذا الشأن كما ان السلطات المحلية بأيت اعميرة قد التزمت سابقا على إثر اعتصام لمدة يوم واحد بتاريخ 20 شتنبر 2022 بالتدخل لايجاد حل إلا أن الشركة متعنتة ورافضة للحضور والجلوس مع النقابة لحل المشاكل.

وندد ادريس عدة، نائب الكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، بما وصفه بتعنت إدارة الشركة ومراهنتها على "تفكيك" وحدة العاملات والعمال والتفافهم حول مطالبهم العادلة، المتمثلة أساسا في إرجاع أخيهام المفصول بقرار "تعسفي" بسبب نشاطه النقابي المشروع ككاتب عام لنقابة عمال الضيعة، والغاء التمييز ضد العمال بسبب

المحمدية

أحداث زناتة بعمالة المحمدية، صراع طبقي واضح

شهد منطقة زناتة (1830 هكتار) بتراب عمالة المحمدية، نضالات الساكنة من أجل بديل مقبول للترحيل المفروض من طرف الدولة.

فمن جهة نجد فئة المضاربين العقاريين المدعمن من طرف الدولة، ومن جهة ثانية نجد ساكنة 5 دواوير (عمال وعاملات، الباعة المتجولين/ت، عاملات البيوت، فراشة، حرفيين صغار...).

في إطار مشاريع رأسمالية ضخمة تستفيد منها الفئات البرجوازية العليا، قررت الدولة ترحيل بالقوة آلاف الأسر إلى منطقة بعيدة على مصادر عيشها، وذلك بمبرر "نزع الملكية للمنفعة العامة" (المنفعة العامة؟ ههههه). فرغم هذا القرار المجحف، فقد قبلت الساكنة الانتقال من منطقة زناتة لكن إلى منطقة قريبة من مصادر عيشها.

الدواوير موجودة منذ دخول الاستعمار الفرنسي (لتقريب قوة العمل من الوحدات الرأسمالية الصناعية والضيعات الفلاحية...)، لا تدخل بتاتا في منطقة "احتلال ملك الغير".

اعتقال يوم السبت فاتح أكتوبر 2022، السيد مصطفى جيلو، رئيس "لجنة حوار دواوير زناتة المقصية"، من طرف درك عين حرودة، وتدخل مصالح وزارة الداخلية، ووكيل الملك... يدخل في إطار الترهيب، والابتزاز، والضغط... بهدف افشال المسيرة التي كانت مبرمجة نحو مقر عمالة المحمدية (يوم الأحد 2 أكتوبر 2022)، تلك المسيرة التي استدعت لها الفعاليات الحقوقية والديمقراطية، في مقدمتها المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وفرع المحمدية.

كان رد فعل الساكنة حازما. رغم البعد وانعدام وسائل النقل، فقد حجت المئات من النساء والرجال إلى عين حرودة، كادت الأمور أن تتحول إلى أحداث مؤلمة لا يتمناها أحد. فرضت الساكنة إطلاق سراح السيد مصطفى جيلو، وبعد الاتفاق على تحديد يوم الأربعاء 5 أكتوبر 2022 موعدا "لحوار" بين ممثلي ساكنة الدواوير والجهات الرسمية المعنية بمقر عمالة المحمدية. لقد أجلت الضحايا مسيرتها المشروعة في انتظار نتائج "حوار" يوم الأربعاء 2022. ملاحظة: هناك مقال نشر في جريدة النهج الديمقراطي، العدد 476، يتناول خلفيات هذه الحالة من الصراع الطبقي، الصراع بين فئات برجوازية طفيلية وفئات شعبية كادحة تعاني أصلا من التهميش والاقصاء.

على فقير (عن اعلام النهج الديمقراطي العمالي)، الاثنين 3 أكتوبر 2022، بعد زيارة الأحد 2 أكتوبر لدوار "حربيلو" (أكبر دوار المنطقة)، صحبة بعض أعضاء فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية.

شبكة تقاطع:

البيان الختامي للملتقى الوطني الرابع للحقوق الشغلية

البدنية للعاملات والعمال في حوادث الشغل المهنية سواء التي تصيب الأجراء في أماكن عملهم أو المرتبطة بنقل الأجراء من وإلى مقرات العمل في سيارات غير مخصصة لنقل البشر ولا تستوفي شروط السلامة، وتخلف سنويا آلاف الضحايا من المعطوبين والقتلى.

- يعلن عن مساندته لنضالات الشغيلة المغربية في كل القطاعات، للدفاع عن استقرارها في العمل، والحفاظ على مكاسبها المستهدفة، وتحسين أوضاعها المادية والمهنية والمعنوية، ومن بينها:

نضالات الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين بالاستغلايات الفلاحية ونضالات عموم الطبقة العاملة بالأحياء الصناعية والمنجمية وبأوراش البناء والأشغال العمومية والخدمات وبالمناطق الحرة.. لإرغام المشغلين على تطبيق مدونة الشغل على علاقتها واحترام الحق النقابي وحق الإضراب.

- يؤكد دعمه للنضالات المتواصلة للأجيرات والأجراء الذين يخوضون صراعا مريرا مع الباطرونا والدولة المخزنية على السواء: عاملات سيكوميك بمكناس، والعاملات الزراعيات بمنطقة سوس وغيرها من الجهات، وعاملات وعمال الإنعاش الوطني، وعمال البحر، وعمال المناجم وعاملات وعمال النسيج (ضحايا مجموعة السنوسي والمنطقة الصناعية بطنجة وباقي مناطق المغرب)، وعمال مطاحن الساحل، وعاملات وعمال الفنادق، وعمال الطرق السيارة، وعاملات وعمال الجماعات المحلية، والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، وعمال قطاع الماء الصالح للشرب، والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد... الخ.

- يدين تحيز القضاء في النزاعات الاجتماعية لفائدة الباطرونا وإصدار أحكام جائرة وقاسية ضد العمال النقابيين، ويستنكر بشدة عدم تنفيذ آلاف الأحكام القضائية الصادرة لفائدة المأجورين والمتراكمة منذ عدة سنوات (مطاحن الساحل بالرباط، عمال الفنادق بورزازات، العمال الزراعيون، عاملات وعمال النسيج..).

- يستنكر بشدة ارتهان السياسات العمومية للدولة للدوائر الرأسمالية ومؤسساتها المالية وتغليب التوازنات الماكرواقتصادية لخدمة الدين الخارجي على حساب الخدمات الاجتماعية.

- يدين الاستغلال المزدوج والفاحش للطبقة العاملة من طرف الشركات الأجنبية من جهة والمتعاقدين معها من باطروننا محلية من جهة أخرى، لتصنيع سلع ذات مواصفات عالمية من طرف عاملات وعمال مغاربة في مصانع سرية وبأجور جد زهيدة، وإعادة تصديرها لكي تباع بأثمنة باهظة.

- ينبه إلى مخاطر قانون تفويت أراضي الجموع الصادر سنة 2018 (15 مليون هكتار) والذي سيؤدي إلى تشريد الملايين من الفلاحين الفقراء وتدفع هجرة قروية مفتعلة هائلة تتكدس من جديد في أحزمة الفقر حول المدن الكبرى لتغذية الجيش الاحتياطي للعمل الذي يوسع رقعة اليد العاملة الرخيصة والوضع الاجتماعي البئيس للطبقة العاملة.

- يسجل غياب تفاوض اجتماعي جاد ومسؤول بين الحكومة وممثلي الباطروننا والمركزيات النقابية، رغم الظروف الصعبة التي تعاني منها الطبقة العاملة جراء تدهور قدرتها الشرائية والارتفاع المتهب لأسعار المواد والخدمات الأساسية.

التتمة في ص 6 <<<

ومستحقات العمال من الضمان الاجتماعي، بإيعاز من الدولة المغربية وبمباركتها، مع العلم أن أزيد من مليون أجير غير مصرح بهم أصلا في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. استتنت الحكومة المعطلين والمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء وذوي الاحتياجات من الدعم والحماية، ومنعت الاحتجاجات الجماهيرية السلمية ولجأت لاستعمال القوة بطريقة عنيفة ومهينة (الاعتقالات التعسفية والعنف واستعمال أساليب ماسة بالكرامة الإنسانية...). جمدت الترقيات والتوظيفات في القطاع العام وفرضت شروطا جديدة للتوظيف (عدم تجاوز 30 سنة) ولجأت للاقتطاع من أجور الموظفين والزيادة في الضرائب، وحاولت في خضم الجائحة تمرير القانون التكبيلي للإضراب وتعديل مدونة الشغل بما يوافق امتيازات ومصالح المشغلين وأصحاب الرأسمال..

إن الملتقى الوطني الرابع،

وبعد استماعه لشهادات العاملات والعمال الحية والتي عبرت باللموس عن حقيقة الوضع المتردي الذي آلت إليه الحقوق الشغلية في المغرب ومستوى القهر الاجتماعي والغبن والإحساس بالحكرة التي يعاني منها الأجراء والأجيرات كل يوم، ولم تعد تنفع معه كل محاولات



الطمس والتزييف والخداع والترويض، المنتهجة من طرف الدولة المغربية وحكومتها البرجوازية الاستبدادية.

وبعد وقوفه على وضعيتهم الكارثية ومعاناتهم، فإنه:

- يسنكر جميع مظاهر خرق الحقوق الشغلية (بمعنى الحق في الشغل وحقوق الشغيلة عموما) التي تضاعفت وتيرتها في العشرية الأخيرة، من خلال: حرمان المعطلين القادرين على العمل من الحق في الشغل القار، ومحاربة العمل النقابي، وضعف الأجور، وعدم توفير التغطية الاجتماعية، وتسريح الآلاف من العاملات والعمال دون وجه حق، ومحاكمتهم بسبب نشاطاتهم النضالية وممارسة حقهم المشروع في الاحتجاج والإضراب، وانتهاك مختلف مواد قانون الشغل التي تصب نسبيا في مصلحة الأجير رغم قلتها، والتميز بين أجيرات وأجراء القطاعات الصناعية والفلاحي، وإغلاق المعامل دون سلك المساطر القانونية لتخويف العمال من الاحتجاج والإضراب والانتقام منهم..

- يعبر عن قلقه من تفاقم البطالة والبطالة المقنعة وخصوصا لدى فئة الشباب، ويعلن عن تضامنه المطلق مع كل فئات المعطلين في نضالهم المشروع من أجل الحق في الشغل والتنظيم والاحتجاج. ويدعو إلى اعتبار قضاياهم جزء لا يتجزأ من قضايا ومطالب الشغيلة والنقابات المناضلة.

- يدين بشدة الانتهاكات الجسيمة، الماسة بالسلامة

إن الملتقى الوطني الرابع للحقوق الشغلية المنعقد بالرباط تحت شعار "تأسيس جبهة عمالية واسعة، مهمة عاجلة للتصدي للتراجعات المتسارعة في مجال الحقوق الشغلية" يومي السبت والأحد 24 و25 شتنبر 2022، في ظروف استثنائية تتميز باستمرار الآثار السلبية لأزمة كوفيد - 19 على الأوضاع الاجتماعية لعموم الجماهير الكادحة وعلى الحقوق الشغلية خصوصا، وتفاقم الأوضاع الكارثية للشغيلة المغربية بفعل استغلال الرأسمالية الجشعة لهذه الأزمة الجديدة من أجل رفع نسبة الأرباح في استهتار تام بالتدني الكبير لقدرة الشرائية للمواطنين وعلى حساب ظروف العمل وصحة وحياة العاملات والعمال. وبعد دراسته لأوراق الملتقى (التقرير الأدبي - أرضية الملتقى - مذكرة المطالب) ومصادقته عليها، فإنه يسجل ويؤكد ما يلي:

على المستوى الدولي:

كشفت جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا بين روسيا والحلف الأطلسي والسياسات الرأسمالية المتبعة، عن الوجه الحقيقي الشرس والبشع للنظام الرأسمالي الذي يتسبب يوما بعد يوم وبخطى سريعة في آلام بشرية هائلة وتهديد الإنسانية برمتها وتدمير مقومات الحياة الطبيعية للأرض: حروب إبادة، ومجاعات (نصف البشرية - بحسب التقارير الدولية - باتت تعيش اليوم تحت عتبة الفقر)، وإفلاس دول، واحتكار الثروة في يد حفنة من الشركات الكبرى، وهجرة قسرية لملايين من اللاجئين الذين يبحثون عن مأوى وشغل وتغذية وسلام ومن بينهم عشرات الآلاف من الأطفال والنساء والعجائز، وكوارث بيئية متنامية نتيجة إمعان الآلة الجهنمية الرأسمالية في ضرب التوازن البيئي واستنزاف الموارد الطاقية والطبيعية واستغلالها أشبع استغلال.

كما كشفت الجائحة لدى الغرب الليبرالي الرأسمالي وبوضوح، عن المستوى المتفارق للعنصرية وكرهاية الأجانب وفضحت كل ما يروج له بخلاف ذلك ويتبناه في وثائقه الرسمية وغيرها منذ العام 1945. وفي هذا الصدد استمرت الدول الرأسمالية الكبرى رغم الجائحة، في محاصرة ومعاقبة وتجويع الشعوب والدول التي اختلفت معها ورفضت الانصياع لسياساتها الاستعمارية والاستبدادية (إيران، فنزويلا، كوبا، كوريا الشمالية، لبنان، سوريا، اليمن.. الخ) وواصلت دعمها للكيان الصهيوني في حربه الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني.

على المستوى الوطني

تحملت الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، وكما هو الحال في كل الأزمات السابقة، فاتورة التدايعات الاقتصادية لكوروننا. حيث تم توقيف آلاف العاملات والعمال عن العمل في القطاع المهيكل وغير المهيكل، وعانت النساء أكثر من غيرها من التمييز والإجحاف وظروف العمل الصعبة وأشكال القهر في الشغل، وحرمت الآلاف من الأسر المغربية من دخلها المعتاد كليا أو جزئيا وتضاعف عدد الفقراء وتوسعت دائرة الفوارق الاجتماعية والترابية. وتركزت في المقابل الثروة في يد أقلية من الرأسماليين الجشعين الذين حققوا أرباحا خيالية خلال جائحة كورونا، كما هو حال رئيس الحكومة الحالي. مما يعني، الاغتناء الفاحش للباطروننا مقابل إفقار فاحش لأغلبية الكادحين.

استغل أرباب العمل الجائحة لمزيد من انتهاك الحقوق الشغلية والتراجع عن المكتسبات. امتنعوا عن صرف أجور العاملات والعمال بشكل منتظم وتوقفوا عن أداء الضرائب

ويستمر مسلسل تخريب المدرسة العمومية

لهناوي الحسين

- اللجنة الرسمية لإصلاح التعليم: 1957
- اللجنة العليا لإصلاح التعليم: 1958
- مناظرة المعمورة: 1964
- مشروع إصلاح التعليم مناظرة افران: 1980
- اللجنة المختصة بقضايا التعليم: 1994
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين: 1999 - 2009
- البرنامج الاستعجالي: 2009 - 2012
- الرؤية الاستراتيجية: 2015 - 2030

بموازاة هذه السياسة الإلهائية المتبعة منذ الاستقلال الشكلي، يتم دعم التعليم الخصوصي بشكل كبير، ليستوعب المزيد من التلاميذ، بحيث عرف، بأسلاكه الثلاث الابتدائي والإعدادي والتأهيلي تطورا ملحوظا، حيث قفز من نسبة لا تتعدى 7 في المائة، خلال سنة 2008 إلى نسبة 14.5 في المائة خلال سنة 2019، في حين انتقل عدد المدارس الخصوصية خلال نفس الفترة، من 2399 وحدة إلى 5828، أي بارتفاع 143 في المائة. عدد التلاميذ في الأسلاك الثلاث انتقل بدوره من 447550 خلال سنة 2008 إلى 1.04 مليون تلميذ وتلميذة خلال سنة 2019، بنسبة 43 في المائة، مقابل فقط 10.8 في المائة بالنسبة للتعليم العمومي، في نفس الفترة وبالنسبة للمستويات الثلاث. خلال الموسم الدراسي 2016، اعتبرت الدولة أن الظروف مواتية لتطبيق التشغيل بالعددة في قطاع التعليم، مستغلة تزايد أعداد المعطلين، سنة بعد أخرى، الذين يلجون سوق الشغل ويبحثون عن فرصة للتشغيل، بما فيهم الحاصلين على الشواهد العليا في مختلف التخصصات. وتهدف هذه الخطة إلى إعداد يد عاملة مكونة فيما سمي بمراكز التكوين على مهن التعليم، لتكون رهن إشارة لوبيات التعليم الخصوصي بأجور زهيدة. في نفس التوجه يتم إفراغ المدارس الابتدائية من تلاميذها وتوجيههم إلى أحياء بعيدة عن مساكنهم قصد تفويتها إلى القطاع الخصوصي.

إن رد الاعتبار للمدرسة العمومية وحق بنات وأبناء الشعب المغربي في تعليم مجاني علماني وموحد، هو في نفس السياق رد الاعتبار للوظيفة العمومية كمرفق عمومي، يسعى النظام التبعية إلى تصفيته ليحل محله سياسة التشغيل بالعددة وهو ما يعني تعميم الهشاشة في الشغل على كافة القطاعات وعلى رأسها قطاع التعليم، الذي يعد الركيزة الأساسية في تقدم الشعوب والأمم.

همهم الأساسي يكمن في جمع المال عبر إعطائهم دروسا خصوصية قصد جمع الأموال من أولياء التلاميذ. ولقد أدت هذه الدعايات والشائعات، التي تزامنت مع تجميد أجور نساء ورجال التعليم، لسنوات عديدة، أمام تصاعد تكاليف المعيشة، إلى تراجع خطير، لمكانتهم الاعتبارية في المجتمع. خلال عقدي الستينات والسبعينات كان نساء ورجال التعليم يتمتعون باحترام المجتمع، كيف لا وهم من يسهر ويتكلف بإعداد أجيال الغد التي ستسهر على تقدم البلاد وازدهارها.



- الطريقة الثانية همت التغييرات العديدة والمسترسلة لمضامين المقررات والمناهج المدرسية، قصد إفراغها من أي محتوى نقدي وحشوها بالخرافات والحكايات. وأسطع مثال على ذلك هو حذف مادة الفلسفة من المناهج المدرسية وإغلاق معهد علم الاجتماع، بالإضافة إلى التلاعب في اعتماد لغة التدريس في المواد العلمية من الفرنسية إلى العربية في الثانوي، مع الاحتفاظ بالفرنسية في التعليم العالي، هذا الارتباك ينعكس سلبا على استيعاب الطلبة للمقررات التعليمية الجامعية.

- الطريقة الثالثة، وتعد الأخطر، وتتمثل في إلقاء الشعب، وجعله في حالة انتظار دائم لإصلاح قطاع التعليم، وذلك بخلق العديد من اللجان وتنظيم المناظرات وتسطير البرامج، التي توحي أنها تهدف إلى إصلاح القطاع، بينما تكمن إستراتيجيتها، على المدى البعيد، في التصفية التدريجية للمدرسة العمومية. وندرج، فيما يلي، مختلف الهياكل التي أنيط بها "إصلاح التعليم" وكذا تواريخها المتقاربة، ليتضح أن الأهداف المرسومة تتناقض مع الادعاءات:

خلال الدخول المدرسي الحالي، تفاعا المواطنين والمواطنون بالارتفاعات المهولة في أثمان الدفاتر والأدوات المدرسية وكذلك الزيادات في رسومات التسجيل وهو ما يضرب في العمق مجانية التعليم، بالإضافة إلى فرض الانخراط في الجمعيات المدرسية. أما العضلة الكبرى، فتتجلى في تضخم المقررات وكثرة المواد والكتب المدرسية خاصة في سلك الابتدائي. إن المعوقات البنيوية التي يتخبط فيها قطاع التعليم، بمختلف أسلاكه، هي مقصودة ومخطط لها وفق برنامج التقييم الهيكلي، الذي فرضه صندوق النقد الدولي، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث يعتبر التعليم قطاع رأسمالي يستوجب خوصصته واخضاعه لعمليات الاستثمارات الرأسمالية وقانون العرض والطلب. فدور الدولة، حسب هذا البرنامج، يجب أن ينحصر في دعم التعليم الخصوصي وتشجيعه ليتوسع على حساب التعليم العمومي، في أفق تصفيته الشاملة، بالإضافة إلى سهرها على مراقبة القوانين التنافسية بين مختلف المستثمرين الرأسماليين في هذا القطاع المربح.

هذا التوجه يتطلب إعداد المجتمع لجعله يتقبل "مزايا" التعليم الخصوصي، وبالتالي تقبله ضرب مجانية التعليم التي ضحى من أجلها الشعب المغربي إبان مقاومته للاستعمار. فالجماهير الشعبية التي عانت من الأمية المتفشية في صفوفها والفقر والتهميش المفروضين عليها من طرف الاستعمار بتواطؤ مع النظام المخزني، كانت تنظر إلى التعليم كوسيلة ورافعة أساسية من شأنها إنقاذ بنات وأبناء الشعب من هذه الظروف الحياتية التي عاشها أبائهم، تحت نير الاستعمار. ولقد كانت لرجال ونساء التعليم مكانة مرموقة داخل المجتمع، باعتبارهم بناة ومعدّي أجيال المستقبل.

في هذا السياق، قدم النظام العديد من التشجيعات المالية من إعانات وقروض مع عمليات تسهيل مساطر اقتناء العقارات لبناء المدارس واعفاءات ضريبية وغيرها. كما قام باستهداف المدرسة العمومية والتعليم العمومي عبر التخريب المنهجي، من خلال المناظرات واللجان المتعددة بهدف إقناع الشعب بفشل المدرسة العمومية وعدم نجاعة وفاعلية التعليم العمومي. هذه الخطة ارتكزت على ثلاث طرق أساسية، يمكن تلخيصها كالتالي:

- الطريقة الأولى، تمثلت في استهداف شخصية نساء ورجال التعليم، من خلال تبخيسها وإطلاق حملات تشهيرية مفرضة، عبر أبواقه الدعائية، بنعتهم بعديمي الضمير،

تتمة بيان الملتقى الوطني لشبكة تقاطع

<<< فما أسفرت عنه الاتفاقات الأخيرة لم يستجب ولو بحد أدنى للمطالب الأساسية التي علقته الشغيلة آمالا كبيرة عليها ورفعتها المركزيات النقابية، من قبيل الزيادة الملموسة في الأجور والمعاشات التي تراعي مستوى التضخم المتراكم منذ سنوات والغلاء الفاحش، والحق في التقاعد الذي يعرف انتهاكات خطيرة، واحترام الحريات النقابية مع إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية للشغل، وتقوية جهاز التفتيش، وتنفيذ ما تبقى من اتفاقات السابقة، وتحسين شروط العمل، وتوحيد الحد الأدنى للأجور في الفلاحة والصناعة.. أما بخصوص المفاوضات القطاعية والمحلية فهي شبه منعدمة.

- يدعو التنظيمات النقابية والحقوقية لإعطاء الأهمية التنظيمية والنضالية للشغيلة التي تعمل بنظام الوساطة والمناولة ولأوسع فئات القطاع غير الهيكلي.

الأحداث الأليمة ليوم 24 يونيو 2022 على المعبر الحدودي باريو تشينو بين الناظور ومليبية المحتلة والتي ذهب ضحيتها عشرات الأفارقة، والكشف عن مصير المفقودين وفتح تحقيق نزيه ومستقل لتحديد المسؤوليات ومعاقبة المتورطين من الجانبين المغربي والإسباني.

- يدين بشدة تصعيد الدولة هجماتها العدوانية على الحركة النقابية والحقوقية والديمقراطية، وقمع الاحتجاجات الاجتماعية واستهداف المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وخنق حرية التعبير والصحافة، ويطالب بالإفراج عن كافة معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف والصحفيين والمدونين..

عن الملتقى الوطني الرابع

المنعقد بالرباط في: 25 شتنبر 2022

- يساند كل المبادرات الوحدوية بين المركزيات النقابية، ويعبر عن أمله في إحياء التنسيق النقابي وتسطير برنامج نضالي وحدوي كفيل بصيانة المكاسب التاريخية للطبقة العاملة وفرض حوار اجتماعي فعلي والتصدي للترجمات المتسارعة في مجال القدرة الشرائية والشغل والتشغيل ولضرب المطالب العمالية العالقة منذ عدة سنين.

- يدين بشدة سياسة تطبيع العلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني الذي يرتكب أبشع الجرائم في حق الشعب الفلسطيني وكافة شعوب المنطقة والتي تصنف ضمن جرائم الحرب والإبادة ضد الإنسانية. ويعبر عن دعمه المطلق لنضالات الشعب الفلسطيني من أجل التحرر التام وإقامة دولة فلسطين على كافة أراضيه وعاصمتها القدس.

- يندد بالاعتداءات المشينة التي تطال المهاجرين من جنوب الصحراء، ويطالب بإطلاق سراح المعتقلين على إثر

لزحف الرأسمال الأجنبي على التعليم بالمغرب استهداف للسيادة الوطنية

السنة 2015 قال المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في التعليم "كيشور سينغ"، أن خصوصية التعليم، المتزايدة بلا هوادة في المغرب، تشكل انتهاكا للحقوق في التعليم، وذلك عبر دفع الرسوم المدرسية من أجل تحقيق مكاسب مالية في البلاد، وتشجيعه على التوجه إلى التعليم الخصوصي، الذي بدوره يؤدي إلى عدم المساواة بين الأطفال. وفي معرض حديثه عن التعليم، أثناء تقديمه تقرير الحق في التعليم آنذاك أمام الجمعية العام للأمم المتحدة، استشهد بالنموذج المغربي لعرض "خصوصية التعليم" كعامل "للتمييز وعدم المساواة بين الأغنياء والفقراء" وهو ما حذر من تناميها في المغرب.

واليوم وبفعل تمادي الدولة في ضرب المدرسة العمومية وتشجيع التعليم الخصوصي بفتحة الباب على مصراعيه أمام الرأسمال الأجنبي وغض الطرف عن جشع "مول الشكارة" وتأكيدها على أن لا دخل لها في تحديد الأثمان التي تخضع لقانون العرض والطلب، تعمقت هوة التمييز بين الأطفال وتفاقت طبقاتية التعليم وأصبحنا أمام نوع جديد من التعليم الخصوصي للرأسمال الأجنبي الكبير لا يخضع لأية رقابة.

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي واستكمالا لملف العدد 475 المنصرم، الذي تناول التعليم الخصوصي، نخصص الملف لواقع التعليم الخصوصي الأجنبي ببلادنا على ضوء مستجدات الساحة التعليمية والدخول المدرسي والجامعي.

لماذا يهاجر عشرات الآلاف من التلاميذ من التعليم العمومي؟

ب. العربي

هي الأخرى أن تنقل ابنتها وتدخر المصاريف الباهضة التي كانت تستنزفها المدرسة الخاصة حسب تعبيرها.

أما السيد "ت" وهو رجل تعليم، فبادر هو الآخر إلى تسجيل أبنائه الثلاثة في المدرسة العمومية، مؤكداً بأن مستوى التعليم بالمدرسة العمومية هو نفسه بالمدرسة الخصوصية، ليضيف قائلاً: "مع قليل من المراقبة والمتابعة من طرف الآباء، أعتقد أن التلميذ سيحصل تعليماً جيداً حتى بالتعليم العمومي".

وبحسب المعطيات الواردة في حصيلة قطاع التربية الوطنية خلال الموسم الدراسي 2019-2020، فقد بلغ عدد المتدربين في التعليم الخصوصي 1.105.182 تلميذاً وتلميذة، وهو ما يمثل نسبة 17.65 في المئة من مجموع المتدربين البالغ عددهم 6.260.444.

وبخصوص حصة المتدربين بالتعليم الخصوصي حسب السلك خلال الموسم الدراسي 2019-2020، فقد بلغت 17.8% بالسلك الابتدائي، و10.3% و10.7% على التوالي بكل من السلكين الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.

وكان الموسم الدراسي الفارط قد شهد سجلاً كبيراً بين أولياء التلاميذ المتدربين في التعليم الخصوصي وبين الفاعلين في هذا القطاع وصل إلى المحاكم، بسبب فرض أداء رسوم الدراسة عن الشهور التي توقفت فيها الدراسة بسبب الحجر الصحي.

وبحسب المعطيات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية خلال الموسم الدراسي 2020-2021، فقد بلغ العدد الإجمالي للمتدربين بالتعليم العمومي والخصوصي بالأسلاك التعليمية الثلاثة على المستوى الوطني 7.502.229 تلميذاً وتلميذة، بزيادة قدرها 1.82 في المئة مقارنة مع الموسم 2019-2020، تمثل الإناث ما مجموعه 3.622.688 تلميذة، أي نسبة 48.29 في المئة.

وسجل عدد المتدربين بالتعليم الأولي بمختلف أنواعه خلال السنة الدراسية 2020-2021 تراجعاً تجاوز 2 في المئة مقارنة مع سنة 2019-2020، حيث بلغ عددهم ما مجموعه 875.313 متدرسا بمجموع التراب الوطني، منهم 425.148 إناثاً.

ويتوفر المغرب، بحسب نفس الإحصاءات، على 11.472 مؤسسة تعليمية عمومية، منها 6304 بالوسط القروي، و8022 مؤسسة تعليمية بالسلك الابتدائي، و2102 مؤسسة بالسلك الثانوي الإعدادي، و1348 مؤسسة بالسلك الثانوي التأهيلي، أي بزيادة 2.3 في المائة مقارنة مع سنة 2020-2019.

وضعية هذا النوع من التعليم بالمغرب الذي يستفيد من الدعم السخي للدولة ومن مختلف التشجيعات المقدمة له بدون مقابل.

وننقل هنا بعضاً من هذه التصريحات/الشهادات الحية للمعنيين بالأمر لأهميتها في الجواب عن السؤال المطروح حول دواعي هجرة التلاميذ من التعليم الخصوصي إلى



منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، تعمل الدولة المغربية جاهدة على التخلص من "كلفة" التعليم، هذه الخدمة العمومية التي لا بديل عنها لأية تنمية حقيقية كما توضحه كل التجارب التي وضعت قاطرة تطورها على السكة السالكة نحو التنمية الفعلية.

فرغم الشعارات البراقة وتوالي خطط ومشاريع "الإصلاح"، نجد أنفسنا مع كل موسم دراسي نجتر نفس الأسطوانة المعبرة عن خيبة الآمال من النتائج المحققة في مجال التربية والتكوين الشيء الوحيد الذي يتحقق الأجماع عليه والذي يفرض طرح التساؤل: هل هناك فعلاً عجز عن إيجاد حل للمعضلات التي تعرفها منظومتنا التعليمية أم غياب الإرادة الفعلية لذلك؟

لقد عملت الدولة بسياساتها المتعاقبة في مجال التعليم على ضرب الثقة في المدرسة العمومية المغربية، من خلال الحرب الغير معلنة التي يشنها المسؤولون المتعاقبون (منهم مستثمرون أو يستثمرون في القطاع الخاص) بهدف إضعافها، وبالتالي تشجيع بل إرغام المواطنين ومنهم حتى ذوي الدخل المحدود على تسجيل أبنائهم في القطاع الخاص، الذي تغضق عليه الامتيازات والتسهيلات بكل أنواعها بما فيها ولوج الدولة في الفترة الأخيرة لتفويت المؤسسات العمومية للخواص بعدما عملت على خلق كل شروط إفراغها من أبناء الكادحين.

لكن الواقع العنيد لا يسعف هذا التوجه. فنظراً للأزمة التي تكتوي بها أغلبية الجماهير الشعبية وحتى الفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة والتي عمقتها ظروف الجائحة، فرضت عليها مراجعة حساباتها مما اضطرت معه العديد من الأسر لتهجير أبنائهم من التعليم الخصوصي نحو التعليم العمومي.

فإحصائيات وزارة التربية الوطنية تظهر أنه بالإضافة إلى أن وتيرة انتشار التعليم الخصوصي في المغرب لم تصل بعد إلى المستوى الذي تطمح إليه السلطات المشرفة على القطاع، حيث لم تبلغ حصته لحد الآن 20 في المئة (ناهزت 18 في المئة)، أي الهدف الذي وضع قبل أكثر من 12 سنة، فإن الموسم الدراسي 2020/2021، عرف هجرة عشرات الآلاف من التلاميذ من التعليم الخصوصي نحو التعليم العمومي. ورغم أن الظاهرة ليست جديدة، فقد عرفت هذه الوتيرة في السنتين الأخيرتين ارتفاعاً ملحوظاً، إذ انتقل عددهم من 52 ألف إلى أكثر من 240 ألف تلميذ وتلميذة.

وحسب العديد من المواقع الإعلامية التي تناولت هذه الظاهرة نجد عدة شهادات لأسر هؤلاء التلميذات والتلاميذ حول الأسباب والدواعي التي دفعتهم إلى ترحيل أبنائهم من التعليم الخصوصي، وهي مؤشرات دالة على

التعليم العمومي.

تقول السيدة "ب"، والتي لديها ثلاث أطفال يتابعون دراستهم بمدرسة خصوصية، بأن التعليم الخصوصي بدأ يفقد هيئته، خصوصاً مع تنامي ظاهرة (السوايع الإضافية) التي باتت تثقل كاهل الآباء، لتضيف قائلة: "رغم أن ابني يتابع دراسته بالتعليم الخصوصي سلك البكالوريا، إلا أنه كان مجبراً على الاستفادة من الساعات الإضافية، لتقوية مداركه في بعض المواد خصوصاً العلمية، ناهيك عن الإرهاق المادي للآباء، كان هناك الإرهاق النفسي والجسدي لابني، ولولا هذه الدروس الإضافية التي تستنزف هي أيضاً جيوب الآباء، لما استطاع أن يقوي مداركه في جل المواد، إذن فما هي فائدة التعليم الخصوصي، إن كنا مجبرين على البحث عن مدارس أخرى للساعات الإضافية وبأموال باهضة إضافية؟". وقد صرحت أيضاً بأنها لن تعيد نفس الخطأ مع باقي أبنائها، لذلك عازمت هذه السنة على تسجيلهم بالتعليم العمومي وتقوية مداركهم بالساعات الإضافية.

أما السيدة "ع"، التي نقلت ابنتها اللتين تدرسان في المرحلة الابتدائية من التعليم الخصوصي نحو التعليم العمومي، فأكدت بأنها لاحظت أن مستوى بناتها لا يختلف كثيراً عن مستوى تلميذات التعليم العمومي، لذلك قررت

زحف الرأسمال الأجنبي على التعليم بالمغرب استهداف للسيادة الوطنية

عبد الحق الواسولي

مقدمة

إن إشكالية السياسة التعليمية في المغرب إشكالية تاريخية وسياسية ملازمة لطبيعة النظام السياسي الاستبدادي التبعية للإمبريالية الغربية، ويعكس في جوهره الصراع بين مشروعين تعليميين متناقضين: مشروع النظام المخزني وهو مشروع يسعى إلى تأييد التبعية للإمبريالية الغربية ويستهدف في العمق السيادة الوطنية، ويعمل على تسليح التعليم بضرب التعليم العمومي وتبخيسه والإحط من قيمته، ومشروع القوى التقدمية والديمقراطية والوطنية، وهو مشروع يدافع على تعليم وطني، حداشي، ديمقراطي، موحد، جيد ومجاني لجميع المغاربة.

إن معركة إصلاح التعليم جزء لا يتجزأ من معركة استكمال مهام التحرر الوطني والسيادة الوطنية. إن وظيفة التعليم لا تنحصر في التحصيل العلمي فقط بل هي فضاء واسع لإعداد المواطن الصالح المتشعب بالوطنية الحقيقية والتمثيلية على القيم الإنسانية والمحترم لحقوق الإنسان والمحافظ على البيئة والمساهم في تقدم الوطن والمدافع عن السيادة الوطنية.

إن مستقبل البلاد مرتبط أساسا بجودة التربية والتكوين الهدف الأساسي منهما هو تكوين المواطن المبدع الخلاق المتمكن من الفكر العلمي النقدي، التحرري العقلاني، يسعى إلى تحقيق التنمية الوطنية وفك الارتباط بالتبعية للغرب الإمبريالي والدوائر المالية العالمية.

انطلاقا مما سبق فالسؤال الذي يفرض نفسه بالراح هو، هل السياسة التعليمية ببلادنا تهدف إلى تحقيق السيادة والتحرر الوطني وخدمة المواطن المغربي، أم تخدم الكتلة الطبقية السائدة وكيلا الإمبريالية الغربية وترهن البلاد في يد المعمارين الجدد وبالتالي استهداف السيادة الوطنية والتحرر الوطني؟

واقع التعليم

إن السياسة التعليمية المتبعة ببلادنا هي سياسة طبقية بامتياز. فهناك مدرسة للكتلة الطبقية السائدة والتي تهدف إلى إعادة إنتاج النخب القادرة على التفكير والمحافظة على امتيازاتها الطبقية وهذا بالطبع متاح فقط لأبناء الأغنياء (المدرسة الأمريكية)، مدارس البعثات وبعض التعليم الخاص الباهظ الثمن لأبناء الطبقة المتوسطة)، بالمقابل مدرسة عمومية لأبناء عموم الشعب والتي كانت على الأقل حتى حدود السبعينات وسيلة للترقي الاجتماعي وهذا لم يكن أن يتم إلا بفضل تضحيات نساء ورجال التعليم ومقاومتهم للسياسة الطبقية اللاشعبية واللاوطنية للنظام. لكن، ومنذ نهاية السبعينات بعدما أن زج النظام بخيرة رجال التعليم في السجون وتم ضرب الاتحاد الوطني لطبة المغرب وتشجيع الظلاميين والفكر الظلامي، استطاع أن يطبق سياسته الطبقية وأصبح الهدف من المدرسة العمومية هو محاصرة العقلانية والفكر التحرري والنقدي وبالمقابل شل العقل عن التفكير وإعداد يد عاملة مؤهلة تكون في خدمة الكتلة الطبقية السائدة والشركات المتعددة الجنسيات وأجور متدنية لكنها غير قادرة على الإبداع والتفكير في مستقبلها.

إن خلل اللامساواة واللامساواة لم يصب فقط المنظومة التعليمية بل إنه أحدث شرخا واضحا في المجتمع المغربي، مما أدى إلى تفتت الحقد الاجتماعي من جهة واعتبار المواطنين

غريبا في وطنهم وخصوصا في السنوات الأخيرة حين شجعت الدولة الاستثمار الأجنبي في التعليم من الابتدائي إلى العالي، والدليل على هذا هو تمرير قانون الإطار الذي بقي وفي منظور بناء المدرسة النيوليبرالية المتوحشة، وتم تمريره في سياق جلبة زائفة مفتعلة وهامشية حول "لغة التدريس"، وهو ما كان متوقعا باعتبار أن الإجماع النيوليبرالي قائم على السياسات التعليمية المفترضة اتباعها، والتي قوامها أن التعليم: استثمار في رأس المال البشري مما كرس وقن الجهاز على التعليم العمومي وإخضاع التربية والتكوين لسطوة رأس المال؛ وخاضع لتحكم متطلبات المقاولات الرأسمالية تحت عنوان المرونة والقابلية للتشغيل (التشغيلية) كموجهين أساسيين لأهداف التعليم ومضمونه؛ وخدام لمنظور تنموي يفتح البلد فريسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي ستعمق التبعية للإمبريالية الغربية وتضرب في العمق السيادة الوطنية ورهنها في يد الإمبريالية والصهيونية، وما الهرولة حول التطبيع مع الكيان الصهيوني إلا خير دليل على هذا؛ وموجه نحو تقوية "مرونة سوق الشغل" وتكوين عمال ذوي "أجور منخفضة" خدمة لمصالح الكتلة الطبقية السائدة وأسيادها

التعليم العمومي

المتاح لأبناء الشعب لا يمكنه

أن ينتج في أحسن الأحوال سوى يدا
عاملة مؤهلة تكون في خدمة الرأسمال

الطفيلي والكتلة الطبقية السائدة

والرأسمال الأجنبي. أما أبناء الطبقة السائدة

فلهم التعليم الخاص وخصوصا الأجنبي

والدراسة في الجامعات والمدارس الغربية

وهؤلاء هم أطر المستقبل والذين سيتحكمون

طبعا في السياسة والاقتصاد ويكونون في

خدمة الإمبريالية الغربية والصهيونية

والرجعية وبطبيعة الحال فالمستهدف

الرئيسي هو السيادة الوطنية

والتحرر الوطني.

"الشركات المتعددة الجنسيات"؛ وقائم على حكمة تجري وفق تدبير مقاولاتي، وهو ما يعني الجهاز على استقلالية القرار السياسي الوطني وبالتالي على السيادة الوطنية.

**التخريب المنهج للتعليم العالي العمومي
وتشجيع الرأسمال الأجنبي**

إن نتائج تدمير التعليم العمومي، والسعي للمزيد من الخصوصية التي انطلقت بشكل تدريجي، ومتواتر منذ بداية الثمانينات نلاحظ فصولها الأخيرة حاليا والمتمثلة في الإصرار والتمادي في الخصوصية المفرطة وتشجيع الرأسمال الأجنبي

للاستثمار في التعليم بمنحه عدة امتيازات وتسهيلات... إن الدولة لا تملك سيطرة تُذكر على قطاع التعليم الخاص وخصوصا الأجنبي، حيث أن الرسوم الدراسية في المؤسسات الخاصة غير خاضعة للتنظيم ولا تتم مراقبتها على نحو منتظم، والأخطر من هذا عدم التحكم من طرف الدولة في البرامج والمقررات الدراسية وخصوصا بالنسبة للتعليم الأجنبي، مما يؤدي إلى تكوين مواطن مستلب يخدم مصالح المعمارين الجدد بدل تكوينه تكوينا يكون في خدمة الوطن والشعب، يسعى ويناضل ويعمل من أجل التحرر الوطني والاستقلال الفعلي وبناء الدولة الديمقراطية تكون السيادة فيها للشعب. كما أدى الافتقار إلى إطار تنظيمي لمراقبة القطاع الخاص إلى زيادة مشاركة صناديق الاستثمار الأجنبية والجهات الفاعلة الدولية في نظام التعليم المغربي، وغالبا ما يكون ذلك لأغراض ربحية وإنتاج أطر مرتبطة بمصالحها بمصالح الكتلة الطبقية السائدة والإمبريالية الغربية.

إن التعليم الخاص الوطني والأجنبي الموجه إلى أبناء الطبقات المبسورة أدى إلى نظام تعليمي متوازي متعدد السرعات بحيث يختبر الطلاب من خلاله قيما مختلفة ويعيشون في "مغرب" مختلف ويسلكون مسارات مختلفة قد لا تتقاطع أبدا، ونتيجة لذلك، يتفاقم الظلم والإقصاء الاجتماعي، ولم يعد يعتبر التعليم حقا ومصالحة عامة يجب الحفاظ عليها وإنما أقرب إلى سلعة تخضع للعرض والطلب مما عمق الفوارق الطبقية والأخطر من ذلك أنه أنتج وأجج الحقد الاجتماعي بين فئات المجتمع.

خلاصة

تعيش المنظومة التعليمية بالمغرب أزمة مزمنة سببها تعاقب سياسات تعليمية مرتجلة تفتقر إلى الاستمرارية وبعد الرؤيا وتتجلى اليوم عواقب هذه السياسات في: الجهاز على صيغة "القطاع العمومي" للتعليم، الاتجاه نحو تخلي الدولة على دورها في مجال التعليم وفتح هذا القطاع الوطني الاستراتيجي على الاستثمار لفائدة الرأسمال الأجنبي والمحلي، تهميش البحث العلمي كمحور استراتيجي في التعليم العالي لتطوير وتحيين المفاهيم والمضامين وعدم ربط البحث العلمي بالإصلاح التربوي وبالتنمية وتقديم المجتمع وتطوره في مجال التكنولوجيا، والاقتصاد، والصناعة والفلاحة...، تشجيع الرأسمال الأجنبي للاستثمار في التعليم مما أدى إلى مزيد من التدهور وفقدان الثقة في نظام تعليمنا العمومي أي إلى مزيد من التبعية وفقدان السيادة الوطنية.

استنادا لما سبق فواقع التعليم في ظل نظام تبعية لا يمكن له إلا أن يكون تعليما يخدم مصالحه المرتبطة بمصالح الإمبريالية والصهيونية. فكما أشرنا سابقا فإن التعليم العمومي المتاح لأبناء الشعب لا يمكنه أن ينتج في أحسن الأحوال سوى يدا عاملة مؤهلة تكون في خدمة الرأسمال الطفيلي والكتلة الطبقية السائدة والرأسمال الأجنبي. أما أبناء الطبقة السائدة فلهم التعليم الخاص وخصوصا الأجنبي والدراسة في الجامعات والمدارس الغربية وهؤلاء هم أطر المستقبل والذين سيتحكمون طبعا في السياسة والاقتصاد ويكونون في خدمة الإمبريالية الغربية والصهيونية والرجعية وبطبيعة الحال فالمستهدف الرئيسي هو السيادة الوطنية والتحرر الوطني. •

التعليم الأولي وتخطيط السياسة التعليمية الليبرالية المتوحشة

حفيظ . إ

- لا وجود للتعليم الأولي كمرحلة منفصلة من مراحل الدراسة سوى بالنسبة للجالية الفرنسية وبعد ذلك لبعض الأعيان؛
- التعميم اقتصر إطلاق شعاره على المراحل الابتدائية.

(6) التعليم الأولي في المغرب قبل الميثاق الوطني للتربية والتكوين (من 1956 إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000)

- رغم الانتباه إلى ضرورة "التعميم" وتطوير "الجودة" للتعليم الأولي ابتداء من 1985 في المقابل للنتائج المحصل عليها كانت جد ضعيفة مقارنة مع المطلوب.

- خلال أزيد من 5 عقود من الاستقلال فقط 50. 10% (الإحصاءات تأخذ فقط الأطفال ما بين 4 و6 سنوات فقط) من الأطفال أقل من 6 سنوات تلج مؤسسات التعليم الأولي في سنة 2004 في وضعية وظروف تظن عليها الكتابات التقليدية.

- الفتيات هم الأكثر إقصاء خاصة في الوسط القروي بحوالي فقط 17. 51% من التعليم الأولي فقط 39. 40% من مجموع المتدربين موسم 2003 و2004.

- الإعاقة الكبرى للقطاع في تعدد مؤسسات الوصاية والتسيير بالتناقض أحيانا حتى مع النصوص القانونية والأهداف المرسومة والوضعيات المقترحة.

- من العوائق البنيوية كذلك: الهواجس المالية - التدبير الأمني - الخصوصية - الإفلات من العقاب في نهب المال العمومي.

(7) التعليم الأولي منذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين منذ 2000

لم تستطع السياسة التعليمية تحقيق أهداف الميثاق فيما يخص : -التعميم (يتم تضخيم الإحصائيات) نسبة التعميم المتوقعة ابتداء من 2000 (الميثاق) لم تتحقق سنة 2004 كما كان منتظرا -إيلاء الأفضلية للعالم القروي- الاهتمام بالفئات الهشة والفقيرة -تعليم الإناث- عصرنة التعليم الأولي- التعليم العمومي في التعليم الأولي ضعيف جدا- الجودة: لا وجود للمناهج الموحد- مشكل التمويل حيث تدفع الدولة بالخصوص للقطاع- إسناد تسيير القطاع مؤسسة النهوض بالتعليم الأولي في إطار تدبير مفوض - رغم صدور قوانين وخطط جديدة مثل القانون الإطار 51. 17 () والخطة الاستراتيجية -2015-2030 () وخطة 2018-2028 للتعليم الأولي () فإن التعليم الأولي لا يزال يتخبط في نفس المشاكل البنيوية المتعلقة ب:

- لا زال بعيدا عن التعميم (أزيد من 60% من الأطفال ما بين 3 و6 سنوات مقصيين نتيجة اعتماد التمدد من ابتداء من السنة 4 وليس 3) وغياب التوحيد والتوجه نحو الخصوصية والتدبير المفوض وعدم إحداث سلك خاص بالتعليم الأولي.

- غياب مناهج موحدة وموحد والتخبط في الكتب المدرسية وغلاء أسعارها.

- عدم الاهتمام بجوانب الصحة والإطعام والأطفال في وضعية إعاقة والبنية التحتية خاصة في العالم القروي.

- لا ترغب الدولة في إدماج مربيات ومربيي التعليم الأولي في سلك الوظيفة العمومية لحد الساعة، وتعتمد مقارنة المقابلة المتوحشة في الميدان (عدم احترام الحقوق الشغلية بما فيها المنصوص عليها في مدونة الشغل على علاتها - عدم الاستفادة من العطل التي تستغل في التكوينات - مربيات ومربيين مرهقين بطغيان عقلية التدبير الكمي للزمن المدرسي -الحقوق النقابية معدومة - طرد مربيات سابقات...).

- إسناد تسيير القطاع لأطر أمنية بعيدة عن الاهتمامات التربوية والتعليمية وليس لها أي تجربة في الميدان.

• غياب المسائلة عن الهدر الزمني التاريخي للتعليم ببلادنا، مما يجعل المسؤولين الحاليين مطمئنين لنزواتهم التجريبية والتابعة والغير قادرة على التقدم بتعليمنا للخروج من دائرة التبعية والتخلف، مما يجعل المسألة التعليمية مرتبطة ارتباطا عضويا بحل معضلة الديمقراطية، وإقرار تعليم شعبي ديمقراطي موحد علمي.

أو الثقافة المحلية أو الجغرافية -عدم التمييز بين الحواضر والبادي - الحق في التعليم مدى الحياة (تعليم من المهد إلى اللحد) - الجودة بما تعنيه من تعليم علمي يعتمد على تنمية الشخصية الإنسانية في إطار مجتمع يعتمد حقوق الإنسان الكونية وحقوق الطفل في مقدمتها، كمرجعية أساسية قيمية وأخلاقية كونية، وانخراط كل الثقافات المحلية في المرجعية الكونية للحقوق، ويعتمد على تنمية المهارات الحسية الحركية والعقلية (العلمية والنقدية).

وعموما يمكن التمييز اليوم بين دول لها "تعليم جيد" (على الأقل ضمن المعايير الكونية المتعارف عليها بتفاوت طبعا في معيار الجودة والتسليح والطبقية) استطاعت القضاء على الأمية، وجعل التعليم رافعة أساسية لتنمية المجتمع تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وسياسية وحقوقية وهي دول أوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول أخرى وهذا بدون أن تفقد المدرسة مهمتها ودورها كجهاز إيديولوجي لإعادة الإنتاج للمجتمع الطبقي لكن باليات معقدة مرئية ولا مرئية، بل إن دولا صغيرة وذات إمكانات محدودة ومحاصرة استطاعت تحقيق تعليم جيد بالمعايير الدولية مثل كوبا وغيرها. ويرجع ذلك لظروف تاريخية وسياسية مرتبطة بتطور نمط الإنتاج المجتمعي وتطور القيم المجتمعية المتحررة، ووجود إرادة واختيارات سياسية لبناء تنمية متمحورة حول الذات وترسانة قانونية تحمي إلى حد ما الإرادة الشعبية كسلطة عليا. وهذه الدول التفتت مبكرا إلى أهمية فترة الطفولة المبكرة وضرورة إحداث تعليم أولي يناسبها بينما دول أخرى بقيت بعيدة عن تعميم تعليم الكبار(انتشار الأمية) فأحرى الصغار وبقيت الطفولة الصغرى مهملة ومتروكة للمحيط المجتمعي الخام وللأسرة وأحيانا لتعليم تقليدي يعتمد الحفظ والتلقين والعنف المباح والتمييز الكبير بين الجنسين وبين الفقراء والأغنياء وبين المجال الحضري والقروي (كما هو الحال في بلادنا والبلدان المشابهة) وهذه الدول هي التي لا تزال لها ترتيب سيء في معيار سلم "التنمية البشرية" (المغرب = المرتبة 123) التي يشكل التعليم إحدى ركائزها الأساسية ومعيارا من معاييرها.

(3) التعليم الأولي في المغرب قبل الحماية الاستعمارية (ما قبل 1912)

يتميز التعليم الأولي في هذه المرحلة بما يلي:

- التعليم الأولي الما-قبل المدرسي والطفولة الصغرى لا وجود لها بالمفهوم الحديث كفضة متميزة لا في التفكير ولا في الممارسة كمرحلة منفصلة لها بيداغوجيتها وأهدافها وأساليبها ومحتوياتها وحقوقها.

- عدم وجود مفهوم المدرسة العمومية الإلزامية أو الإلزامية؛

- تعليم ذكوري بنسبة مطلقة؛

- المحتويات أكثر من 90% دينية في المستويات العليا و100% في المراحل الدنيا؛

- ليس هناك مفهوم لمراحل النمو والتعلم وحاجياتها التربوية؛

- ليس هناك تخطيط مركزي؛

- العلوم الحديثة لا وجود لها أو جد ضعيفة الحضور في المناهج؛

- الإبداع والنقد والابتكار مفاهيم غريبة عن الحقل التعليمي (ليس بالإمكان أكثر مما كان) ولهذا فالحفظ والاستظهار وترديد ما كتبه الأسلاف يأتي في المقدمة.

(4) التعليم الأولي في عهد الحماية الاستعمارية (-1912-1956)

- اهتمت الحماية بالتعليم لعدة أهداف منها: تنظيمه وجعله في خدمة أهدافها الاستعمارية؛

- بداية تنظيم الكتابات وإخضاعها لمراقبة وتتبع السلطة المركزية: صدور ظهير 11 دجنبر 1937 الذي تبعه مرسوم وزاري في نفس السنة يحدد شروط فتح الكتابات والمواد المدرسية؛

- تم إنشاء إدارة للتعليم والعلوم الإسلامية مكلفة بتسيير القطاع؛

هناك مفهوم مفصلي غالبا لا يتم إعارته الاهتمام المطلوب، في حين يعتبر معيارا أساسيا في قياس السياسات التنموية ووصفها بالتقدم والتخلف بصفة عامة وفي قلبها السياسات التعليمية بصفة خاصة، وهو مفهوم الزمن التاريخي، فكل دولة حين تضع سياستها التعليمية فهي في تنافس مع سياسات تعليمية أخرى في العمور وكل دولة تريد سباق الزمن من أجل فرض مكانتها في العالم تضع سياسات تطلعية استراتيجية وتخطيطات لتحقيق أهداف للحاق ولما لا يتجاوز. إذ لا يمكن الافتخار ببعض التقدم الكمي المؤدلج (بالمقارنة مع الماضي وليس مع نماذج التعليم المتقدم في العالم) إذا كان ذلك لا يصاحبه تقدم نوعي، وإذا كان ذلك لا يساير ولا يوازي التقدم الكبير بالمقارنة مع دول شبيهة بمجتمعنا تتجاوزتنا في ظرف قياسي.

لقد كبلت السيطرة الامبريالية والتبعية الاقتصاد والسياسة والمجتمع، ورهنتها بأهداف زمن التبعية الامبريالي وسياساته النيوليبرالية المتوحشة، وجعل النظام المغربي التعليم يهبط إلى الحضيض، مما جعل المجتمع المغربي يعيش تأخرا تاريخيا في تعليمه عامة وإهمالا لتعليمه الأولي خاصة، وحتى الخطط المسماة "إصلاحية" لم تستطع حتى تنفيذ أهدافها الرسمية نفسها مما جعل السياسات التعليمية وفي قلبها التعليم الأولي تعيش التخبط والارتجال والتبعية وغياب السياسة التنموية المتمحورة حول خدمة الشعب والتنمية الشاملة حيث لم تخف القدرة على صناعة الشعارات الواقع البئيس والمتخلف للمنظومة التعليمية ومنها التعليم الأولي الذي همش وأهمل لعقود وحين تم فرض الانتباه له تم رهنه بتوصيات الممولين الدوليين وإسناد تسييره لأطر الداخلية!. يحاول هذا المقال تسليط بعض الضوء على تطور التعليم الأولي في المغرب من جوانب مختلفة.

(1) مفهوم التعليم الأولي؛

يقصد بالتعليم الأولي (l'enseignement ou/et l'éducation préscolaire) تربية وتعليم الطفولة الأولى وفق مناهج تربوي خاص بهذه الفئة العمرية ما قبل المدرسية (ما قبل التعليم الابتدائي).

ويقصد بتعليم الطفولة المبكرة من حيث السن ما بين 3 و6 سنوات حسب مرجعية اليونسكو في حين تحده "مرجعية الدولة المغربية" ما بين 4 و6 سنوات وتحرك هذه المرجعية الهواجس المالية والنفع الإحصائي على حساب الأهداف التربوية والحقوقية. وتعمل أغلب دول العالم بالتحديد الأول ويؤثر هذا التحديد الغير موحد بين الدول على تفاوت فهم الإحصاءات والنسب (في بعض الإحصاءات تبدو نسبة التمدرس للطفولة المبكرة في المغرب أكبر من دول أخرى كتركيا وتونس مثلا) وهذا راجع في عدم احتساب الفئة العمرية من 3 إلى 4 سنوات بالنسبة للإحصاءات المغربية وكذلك كون المغرب يدخل التعليم العتيق ضمن إحصائيات التعليم ما قبل المدرسي في حين لا تدخل تونس وتركيا الكتابات القرآنية في إحصاءاتها).

(2) تطور التعليم الأولي ضمن المدرسة العمومية في أوروبا وباقي دول العالم

في أوروبا وباقي دول العالم ظهرت المدرسة العمومية في القرن 18 وتطورت خلال القرن 19 و20 وإلى اليوم في ظل صراع طبقي من أجل "تعليم لا طبقي" جعلها تنسجم مع التغييرات البنيوية التي أحدثتها التطور النوعي لنمط الإنتاج الرأسمالي من جهة والثورات السياسية والفكرية والتكنولوجية منذ الثورة الأنوارية البورجوازية إلى الثورات الاشتراكية والتحررية، كما استطاعت الطبقة العاملة والمجتمع تحقيق مكتسبات اجتماعية وضمانات قانونية للحقوق ومنها الحق في التعليم والحقوق الشغلية الذي تطور بشكل كبير في هذه المجتمعات خصوصا بالمقارنة مع الدول التبعية المتخلفة البعيدة عن تعليم شعبي ديمقراطي موحد علمي وعلماني. والمدرسة العمومية تقوم في بلدان المركز الرأسمالي والبلدان المتقدمة عموما على مجموعة من المبادئ والركائز العامة من أهمها: - التعميم التام - القضاء النهائي على الأمية - الإلزامية - المجانية - التوحيد - العلمانية (فصل التعليم العلمي عن التعليم العقائدي) - المساواة وعدم التمييز بين الأطفال بسبب الجنس أو اللغة أو الدين

الأم عند غسان كنفاني

مقاومة في كل ما تقوم به. فالمقاومة ليس مقتصرة على حمل الرشاش. أم سعد حملت ذاكرة الوطن وحبه والأمل في العودة، ونقلتها لسعد. وأم سعد هي التي حملت حساً طبقياً عفواً مع حسها الوطني، فهي تعيد الوظيفة التي استلمتها إلى سيدة لبنانية من الجنوب مغلوياً على أمرها. وتسجل أم سعد هنا، موقفاً هاماً من العلاقة بين الفقراء أنفسهم، وبين الفلسطينيين وأبناء الجنوب اللبناني.

كان لبنين محقاً حين أصر على صديقه مكسيم غوركي أن يعتزل السياسة ويتفرغ للكتابة. وكان نتيجة هذا التفرغ روايته المشهورة "الأم". وهذا بالضبط ما حدث مع غسان كنفاني حين أصر عليه اصدقائه، أن يتفرغ للأدب، فكتب روايته المشهورة "أم سعد".

مما لا شك فيه، أن كنفاني، وهو المثقف، والمطلع على الأدب السوفياتي، قد قرأ رواية "الأم" لغوركي، ولا بد أنه تأثر بتطور شخصية الأم التي بدت امرأة بسيطة وانتهت مناضلة. الأم عند غسان كنفاني هي امرأة عادية غير عادية تسكن المخيم، حيث يعيش الآلاف من الفلسطينيين الذين هجسراً من بيوتهم وأراضيهم في فلسطين. وهم الفقراء والمسحوقين، الذين لا يسمح لهم بالعمل في وظائف الدولة ومحرومون من سوق العمل. هذا

ما يجعل عمل أم سعد ضرورياً من أجل إسناد الأسرة، خاصة أن فرص الرجال في سوق العمل محدود جداً.

أم سعد تتعاطف مع الفقراء والمحجورين كانوا فلسطينيين أو لبنانيين. فأم سعد تترك عملها، حين تكتشف أنها أستغلت من قبل ناظر البناية كي تعمل مكان امرأة لبنانية من الجنوب ليوفر ليرتين.

أم سعد هي المرأة التي تفتخر بأن ابنها صار فداًياً، لا تمنعه، بل تشجعه. فالحياة التي تعيشها في المخيم بالكاد تسمى حياة. وهي تدرك تماماً، أن لا شيء يغير من وضعها الشخصي ووضع الناس في المخيم، سوى التحرير والعودة.

من خلال أم سعد، ندرك كيف تغير المخيم، ليصبح مخيم المقاومين. وأم سعد فخورة بابنها الذي يشارك في عمليات، ويتعرض للبرد والجوع والعطش. وعندما يزورها، ويعود للأغوار، تقول عنه أنه رجع، ولا تقول أنه ذهب. كما لو أن النضال بحد ذاته عودة، أو لأنه كان يذهب في عمليات في فلسطين المحتلة، فهو عائد إلى فلسطين، مسقط رأسه.

وسعد يرى في كل امرأة في فلسطين أمه. فعندما كان مختبئاً مع مجموعته في فلسطين، والجنود الاسرائيليون يبحثون عنه، والجوع والعطش يفتك بهم، مرت بهم سيدة كبيرة في العمر، ناداهم سعد "يما". ورغم تحذير رفاقه بخطورة كشف هويتهم، إلا أنه أصر أن هذه المرأة أمه. والمرأة أيضاً تعاملت معه كما لو كان ولداً، فظلت تحضر لهم الطعام والشراب، وتخطب سعد بنفس الطريقة التي تخطبها فيها أمه. وكان غسان كنفاني يريد أن يوضح أن فلسطيني الشتات لم يغيروا عاداتهم عما كانت عليه في فلسطين قبل التهجير. نفس العادات، ونفس طريقة التخاطب، ونفس الكرم، وعدوهم هو نفسه.

أم سعد هي المرأة العادية غير العادية التي تتصدى للفقير، وللوضع البائس في المخيم، والتي تدعم خيار ابنها المقاوم، وهي نفسها

الإضراب والتحرير: تكامل النضال

السلوك الاحتجاجي لأسير الحرب وإن كان في نطاقه الأساسي نضال حقوقي، يهدف لرفع الظلم وكف الجرائم التي يلحقها الأسر بالأسير، إلا أنه في حالة الصراع العربي مع الصهاينة ولأسباب وعوامل متجددة؛ بات جزءاً من النضال الوطني الفلسطيني الهادف لهزيمة العدو الصهيوني وتحرير فلسطين، هنا المقصود تحديداً أن إضراب الأسرى الإداريين الحالي هو جزء من نضال وجهود الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين وتقرير مصيره وعودة لاجئيه، وأن إسنادنا لهذا الإضراب لا يتعلق بشعور الواجب تجاه المناضلين الأسرى الذي يدفعون سنوات من أعمارهم كمن لمواقفهم ونضالهم الوطني، ولكن وبالعنوان الأول هو التزام تجاه حقوقنا وعمل على تحسين فرصنا بحياة حرة وكرامة وخالية من الاحتلال.

لأسباب تتصل بالمسيرة التاريخية للحركة الوطنية الأسيرة، ولطبيعة العدو الصهيوني وسياساته؛ يتخذ نضال الأسرى الفلسطينيين معنى خاص يجعله يتجاوز مفهومه الحقوقي المباشر، نحو المعاني والأدوار أنفة الذكر، أولاً بالنظر لكونه رفضاً للحكم العسكري الصهيوني للأرض الفلسطينية المحتلة، ورفضاً للسلطة الصهيونية التي منحت الحكم العسكري هذا الحق في اختطاف ومعاقبة الفلسطينيين، نتيجة لمواقفهم من المشروع الصهيوني وقيامهم ببعض من واجباتهم تجاه شعبهم وحقوقهم وإنسانيتهم. إن رفض التطهير العرقي وضرب الوجود المادي والفصل العنصري وجرائم الحرب ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتهجير اللاجئين، هي واجبات إنسانية كما هي سلوكيات وطنية، وإذ يرفض الفلسطيني معاقبته عليها بالاحتجاز؛ رهن الاعتقال الإداري أو غيره، فإنه يقوم بواجب إنساني أساسي لا يقبل التأويل، ولو كان هناك ذرة من العدل والمشروعية



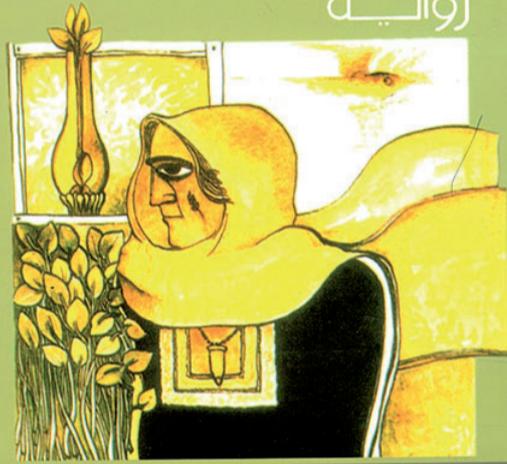
لا غرفة التوقيف باقية ولا زرد السلاسل

للنظام العالمي لكان التخلي عن هذه الواجبات محض فحص وتحقيق واتهام، ولكن في عالمنا المختل التوازن يحدث العكس، مجرمي الحرب والمتورطين في الإبادة والتهجير يعتقلون المدافعين عن الحقوق الإنسانية الأساسية والحقوق السياسية لشعب واقع تحت الاحتلال ومعرض لجرائم وحشية من منظومة غزو غير شرعية بأي مقياس كان.

يخوض الأسرى في نضالاتهم الممتدة وفي الإضراب الحالي معركة لأجل انتصار إرادة الشعب الفلسطيني أمام إرادة الغزاة، والهدف هنا ليس الاحتكام لقوانين المحتل بل رفضها، أي أن مقولة الأسير الإداري المضرب عن الطعام ليس أن اعتقاله غير قانوني فيما اعتقال غيره من الأسرى قابل للنظر أمام محاكم الاحتلال، ولكن فضح حجم الجريمة الصهيونية بحق الأسرى ككل، وزيغ وكذب محاكم الاحتلال ودورها كأداة في جرائم الحرب الصهيونية، المقولة السياسية للأسرى هي أن الاحتلال والكيان الصهيوني بأكمله محض منظومة غزو وإجرام، وأن الاعتقال الإداري الذي يفرضه الأسرى بإضرابهم واحتجاجهم هو شاهد ودليل واضح على ذلك، وأن الصمت الدولي على جرائم بهذا الوضوح يؤكد التغطية التي تمنحها المنظومة الدولية لجرائم الاحتلال.

إن الإضراب كما التصدي للاقتحامات الصهيونية أو مواجهة دورية للاحتلال أو التثبيت ببيت مهدد بالهدم في القدس والنقب والأغوار؛ مقاومة للمحتل، تهدف لهزيمته، وتتكامل فيما بينها كأدوات نضالية يخوضها مناضلو هذا الشعب كل من موقعه، بهدف واحد؛ يقاوم شعبنا لأجله منذ اليوم الأول للغزو الصهيوني؛ إنهاء الغزو واستعادة الحقوق كاملة غير منقوصة.

غسان كنفاني أم سعد رواية



سلسلة النهر
غسان كنفاني

فالجانب هو الذي يقصف، من قبل العدو الذي احتل فلسطين.

وأم سعد لها نظرة تشخيصية عميقة للدور الذي لعبته المقاومة في تغيير وضع الناس في المخيم. تقول أم سعد، "الفقر يجعل الملاك شيطاناً، ويجعل الشيطان ملاكاً، ما كان بوسع أبو سعد غير أن يترك خلقه يطلع ويفشه في الناس، وبني وبخائله. كان أبو سعد مدعوساً بالفقر، ومدعوساً بالمقاومة، ومدعوساً بكرت الاعاشة ومدعوساً تحت سقف الزينكو، ومدعوساً تحت بسطار الدولة... ذهاب سعد رد شيئاً من روحه...".

حين يتعلق الوضع بالآخرين. أم سعد تعتبر أن الشيء الطبيعي لسعد أن يلتحق بالعمل الفدائي، رغم قلقها عليه. تقول أم سعد "أنا لست قلقة عليه. لا. هذا ليس صحيحاً. قلقة وغير قلقة". هي طبعاً قلقة، لكنها ترى في سعد ورفاقه الخلاص من المهانة التي يعيشها الفلسطيني في المخيم. كما أم سعد حددت هويتها الجديدة حين لبست السلسلة المعدنية التي أحضرها سعد وفي نهاية السلسلة رصاصة مدفع رشاش. وبالنسبة لأم سعد، خيمة الفدائي غير خيمة المخيم "خيمة عن خيمة بتفارق".

الكاتبة والشاعرة الفلسطينية

روز شوملي

السودان: الإضراب سلاح العاملين

دخل عمال وموظفو الشركة السودانية للكهرباء في الإضراب من جديد، وأشارت اللجنة المختصة بالإضراب في بيانها أنهم بعد أن توصلوا لاتفاق مع السلطة تراجعت السلطة الانقلابية عن الاتفاق، وبالتالي دخلوا في الإضراب مجدداً، وإذ يجد إضراب العاملين بالكهرباء تأييداً منقطع النظير من جماهير شعبنا، وتؤكد تجربة العاملين بالكهرباء إلى أن نكص السلطة لعهودها مكون أصيل في طبيعتها الطبقية، خاصة وهي ضد تحقيق أبسط مقومات الحياة للعمال والمهنيين، هي سلطة كل

الأنظمة الدكتاتورية، وبالتالي ما يجري الآن وتقوم به فصائل وفرق مختلفة في الحركة الجماهيرية من عمال ومهنيين وتجار، ينبغي ربطه بمجرى النضال الشعبي العام المستمر منذ يناير 2018، ودعم ذلك من قبل كل القوى الحية بما في ذلك لجان المقاومة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب الوطنية والتقدمية وحركات الطلاب والشباب والنساء المنظمة، هذا يساعد في تصاعد النضالات المشتركة ويضعف موقف السلطة في مواجهة الحركة الإضرابية الواسعة المترابطة،



الشيوعي اللبناني يعبر عن رفضه لكل تنازل عن سيادة لبنان على أراضيه وثروته النفطية والغازية ويدين كل أشكال التطبيع

ثالثاً: في ظل غياب تنوع العقود مع شركات التنقيب عن النفط والغاز على وجه العموم، وبعدما خرجت شركة نوفاتيك الروسية من الكونسرتيوم الذي جرى تلزيمة الاستكشاف سابقاً، ومع تحكم الأميركي بقرار الشركتين اللتين تتوليان الآن التنقيب عن النفط والغاز، تصبح عملية تنقيب لبنان عن نفطه وغازه عرضة دائماً للضغط الأميركي والاسرائيلي.

رابعاً: نسال الرؤساء الثلاثة وكل الذين يهللون بتحقيق "انتصار": طالما انتم منتصرون، فلماذا تخافون ولا تعلنون على الملأ هذا الاتفاق، حيث تقومون بتثريبه وإصباغ صفة السرية على أوراقه العشرة فلا

ناقش المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني، ما وصلت اليه المفاوضات الجارية مع الوسيط الأميركي - الاسرائيلي هوكشتين حول موضوع ترسيم الحدود بين لبنان والكيان الصهيوني، وتوقف عند حفلة التطبيع والتزوير التي تقوم بها السلطة اللبنانية لطمس الحقائق والتهرب من تحمل المسؤولية والمحاسبة، بادعاءاتها الكاذبة بأن لبنان حقق انتصاراً سياسياً واقتصادياً في مشروع الاتفاق المزمع توقيعه، في حين تثبت الوقائع عكس ذلك وفق الآتي:

اولاً: لقد بدأت مفاوضات ترسيم الحدود بين لبنان والكيان الصهيوني باتفاق الإطار المعلن "كاتفاق بين دولة لبنان ودولة



يطرح للنقاش امام الرأي العام ولا في المجلس النيابي والحكومة؟ ونسال ايضاً مع السائلين عن مدى صحة التعهدات الأمنية المقدمة لعقود زمنية مقبلة كضمانة لتوفير الهدوء على طرفي الحدود؟

إن الحزب الشيوعي اللبناني يعتبر ثروة لبنان النفطية والغازية ملك للشعب اللبناني، وهي ليست ملكاً للمنظومة السلطوية الفاسدة العاملة نهبها مع رعاتها الدوليين، كما نهب المال العام. وهو يجدد وقوفه ضد النهب الأميركي - الصهيوني، وضد تفريط المنظومة الحاكمة بسيادة لبنان وحقوقه الوطنية، وهو يدعو الى التمسك باتفاق الهدنة عام 1949، وادانة كل اشكال التطبيع رافضاً التخلي عن أي حق للبنان في النفط والغاز والمياه الإقليمية للعدو الصهيوني، كما يعتبر ان عائدات النفط والغاز ليست لدفع الديون التي يجب أن تسدد عبر إعادة الأموال المنهوبة والمهربة، وعبر تحميل الذين إستفادوا من سياسة التثبيت النقدي، ومن خلال زيادة الضرائب التصاعديّة على الشركات المائة إلى 30%. إن عائدات النفط يجب أن تكون للتنمية والخدمات العامة والبنية التحتية من ماء وكهرباء ونقل وصحة وتعليم.

بيروت في 4/10/2022
المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني

اسرائيل"، واستمرت بالقبول بواسطة هوكشتين المستوطن "الاسرائيلي" الذي خدم في جيش الاحتلال بين عامي 92 و94، والذي جال في قصور الرئاسات الثلاث، مبتسماً، معانقاً ومطاعاً. فكيف يمكن اعتبار التطبيع انتصاراً، ونحن من لا يعترف بهذا الكيان الصهيوني بالأساس، فكيف لنا ان نعترف بحدود وحقوق له معنا؟ انها حدود لبنان مع فلسطين المحتلة، ونفطها وغازها هي ملك للشعب الفلسطيني؟ عليه انها فعل تطبيع سياسي واقتصادي مدان ارتكبته السلطة اللبنانية برؤسائها الثلاثة وسط صمت وتواطؤ من قبل اطرافها.

ثانياً: ان اعتماد السلطة اللبنانية الخط 23 بدلاً من الخط 29، ورفضها تعديل المرسوم 6433، هو تنازل عن سيادة لبنان على اراضيه وتفريط بحقوقه وثروته النفطية والغازية. فالخط 29 هو الذي يحفظ الحقوق وهو ليس خطأ للتفاوض أو للتنازل عنه كما حصل. لقد قدّمت السلطة اللبنانية حقل كاريش هدية مجانية للكيان الصهيوني، و قدّمت له فوق ذلك ما سمي "بتعويضات" من حقل قانا. وبذلك أصبح بإمكان العدو وضع لبنان امام خيارين: اما الشراكة والتطبيع معه ولو عبر شركة توتال بداية، واما استخدام هذه "التعويضات" حجة لخلق النزاع وعرقلة استخراج لبنان لنفطه وغازه من قانا.

وتطوير هذه الإضرابات والتنسيق بين القوى التي تقود الإضرابات يكشف مزيداً من واقع السلطة الحاوية المهترئ ويغل من قبضتها العميقة التي تستند عليها، ويسرع من عملية الهجوم الثوري عليها بواسطة التحضير والتنظيم للإضراب السياسي العام والعصيان المدني، المدعومان بحراك سياسي في الريف والحضر لإسقاط نظام الطغمة العسكرية وحلفائها وانتزاع البديل المدني الديمقراطي أي سلطة الشعب.

إن أزمة النظام تتفاقم فالزيد من الجسارة والإقدام، ونسخ ونحوه كافة الجهود لإسقاط هذا النظام، إن الوصول إلى برنامج مقبول من جميع القوى الحية وبناء مركزها الموحد القائد والمنسق للجهود المشتركة يقود إلى إسقاط النظام بأسره وإقامة سلطة الشعب الكاملة على أنقاضه.

عن الميدان عدد 3978،
الخميس 29 سبتمبر

هما جمع الجبايات وتوفير الامتيازات لمنتسبيها وأجهزتها الأمنية القمعية، وبالتالي لا تعترف بحقوق المواطنين إلا في إطار ما يحفظ استمرارية وجودها في السلطة، ولا تنظر للمواطن إلا في جيبه الفارغ وتحمله عبء صرفها على أجهزتها السيادية والقمعية.

وطبيعة هذه السلطة الانقلابية الطبقية هو المراوغة والكذب والخداع والمماطلة في حقوق العاملين، لذا من المهم تطوير عمليات المواجهة ضد السلطة وربط الإضرابات المطالبة ببعضها البعض، والتنسيق فيما بينهم ودعم إضراباتهم بالمزيد من وسائل الضغط الأخرى، وتنوع الأشكال النضالية والضغط بمختلف الوسائل من إضرابات ومواكب ومذكرات احتجاجية ووقفات، وكلها وسائل مجرية وسط الحركة الجماهيرية وسلاحها المضاء نيل وانتزاع الحقوق المغتصبة.

وتاريخ شعبنا النضالي وبشكل خاص تاريخ حركة العاملين ونقاباتهم تؤكد أن عملية الإضرابات هي أحد الوسائل الفعالة والحاسمة في إسقاط

النقد والنقد الذاتي

جاستون مونموسو (Gaston Monmousseau)

ترجمة
التيبي الحبيب

لكن في حالة المناضل، الذي يفتقد إلى ميزة أو شيء آخر، تنتصب أمامنا مسألة احترام الذات، والخوف من الإساءة إليه، وتقويض علاقات الصداقة، لتلعب دوراً في منعنا من مصارحته. كما لو كان من العار عدم معرفة كل شيء، وليس أن تكون مثالياً، أو أن لا تعرف أو تكون قادراً على فعل كل شيء، وليس أن تكون مناضلاً كونياً.

كما لو كان من العار أن نتقدم في السن، أن نشعر أنه لم يعد بإمكاننا إثارة الكثير من الأشياء في وقت واحد وأنه يجب علينا تركيز جهودنا حيث يمكننا القيام بعمل أفضل.

لقول ما نذكر فيه عن رفيقنا الطيب الصغير أو الكبير أو حتى ليس لهذا أو ذاك، نتناول الأمر من بعيد، ونلف وندور وحتى إذا ما حدث بعد أن سئمنا من الالتفاف، فإننا نضغ ما بالجعبة غير أبهين بكسرته إلى قطع دون أي اهتمام هذه المرة، دون تفسير، ما لم نبعث من يوصله الرسالة.

في كثير من الحالات، تكون الاحتياطات ضرورية لعدم تشييط الرفاق الذين لم يتخذوا الخطوة التي تفصل النقد اللاواعي عن النقد الواعي.

لكنني أجد أن في أغلب الأحيان هذا الإحراج بين الرفاق يشهد على شكلية الصداقة السطحية التقليدية، أنها انعكاس لعلاقة من الأدب البرجوازي الصغير الزائف، أنه يؤدي إلى النفاق، إلى تراكم النقد، ثم إلى المظالم المتبادلة، والقييل والقال، <<<

>>> وأنه يضر بعلاقات الصداقة الحقيقية التي يجب أن توجد بين المناضلين: أن نتكلم بصراحة وبهدوء عن الحقيقة، وأن نخضعها مع طوعاً ووعياً وصراحة وهدوء للنقد والنقد الذاتي، بوصفهما وظيفة ضرورية للممارسة النضالية.

هذا الصراع الذي نخوضه هو الصراع بين الأخلاق الجديدة والقديمة، بين ما يأتي إلينا من الرجل الجديد وما هو أو لا يزال فينا من الفردية البرجوازية الصغيرة.

جروح حب الذات وروح الاكتفاء الذاتي والطائفية فيما يتعلق بالنقد والنقد الذاتي الواعيين هي المظاهر النموذجية للأخلاق والفردية الصغيرة. برجوازية على أساس الاستيلاء الفردي على الثروة ووسائل الإنتاج: الحرية الفردية لاستغلال الآخرين، الفرد قبل كل شيء، حر في الكذب، أن يحقق أغراضه على حساب الآخرين، الخ...

النقد والنقد الذاتي الواعيين لسلوكنا الفردي وممارستنا النضالية هما الدوافع والحوافز لتحويل الوعي البرجوازي إلى وعي ثوري.

إن الأخلاق التي تسمح لنا بمواجهة أفكارنا وأفعالنا وفقاً لمبادئ جديدة، تقوم على مبادئ المجتمع الجديد، وعلى مبادئ مجتمع بلا طبقات، وعلى علاقات الإنتاج الجديدة بين الناس، وعلى مبادئ المجتمع الاشتراكي والشيوعي.

لكن هذا الوعي الثوري يمتلك بالفعل العناصر الدائمة لتكوينه وتطوره في تنمية الطبقة العاملة وفي علاقاتنا مع الجماهير.

في مفهوم واجبنا تجاه الطبقة العاملة، يجب علينا إخضاع سلوكنا للنقد والنقد الذاتي، والنقد الذاتي الداخلي أو العام، حسب الحالة وحسب الحاجة.

النقد والنقد الذاتي ليسا من مواد الإيمان، ولا من الفرص التكتيكية، بل هو قانون من الجدلية أنشئ في ضوء المادية الجدلية.

من خلال النقد والنقد الذاتي الواعيين، نتمكن من التخلص من الأخلاق البرجوازية الرجعية وما تبقى فينا من الفردية التافهة - دعونا نحرر أنفسنا من الأيديولوجيات الرجعية التي خدمت وما زالت تخدم كهنة وخدام النظام الرأسمالي للتحكم في الشعوب التي يضطهدونها.

وبهذه الطريقة نعد أنفسنا لدورنا كمرشدين لإنسانية جديدة تقوم على أخلاق أعلى.

ومرة أخرى، غالباً ما نؤجل القرار الذي يتعين علينا اتخاذه حتى الغد، ومن يوم إلى آخر، فإن القرار، إلى حد كبير فإن عادة التفكير والتصرف بهذه الطريقة ومثل هذه الطريقة أصبحت مترسخة فينا. إن تصلب العادة والفكرة المتعلقة بها: تتحول العادة إلى ما يسمى بالطبيعة الثانية.

نحمل العادات البيروقراطية ونفكر بشكل بيروقراطي. قوة الماضي تتفوق على غيرها. نتحول إلى مدافعين عنها ضد أولئك الذين يناقشون الأمر. إنها تسكننا.

إنها تمنعك من التحليل والرؤية بوضوح لكننا نتعالى دون أن ندرك ذلك. ان النقد والنقد الذاتي الواعيين هما وحدهما اللذان يمكننا من تحليل ما في داخلنا، وما هي طبيعته، ومكافحته عندما يمنعنا من المضي قدماً. لا يمكنك تخيل ما تركته الأخلاق البرجوازية فينا. أنت تتحدث في اجتماع نقابي أو مؤتمر، ترتكب خطأ صارخاً في موضوع معين، وتسد في غير الوجهة السليمة، ويقاطعك شخص ما ليقول لك إنك مخطئ: فتعتبره "خصم" - وهذا لا يمنع من أنه محق في هذه النقطة - لكنك تواصل، وتدفن نفسك في خطأك، وتحاول إثبات أنه ليس كذلك، وتعمل على تعريته لأنه تعرض "لحك لذاتك".

الأصدقاء، بالطبع، يصفقون لك، أنت سعيد، تقول لنفسك وتقول لهم: لقد سمرت في مكانه بما فيه الكفاية.

لقد أقنعت "المستمعين البقظين والمحايدين بأنك مخطئ وأن ما قمت به ليس جدياً وجديراً بالنسبة للمناضل: ما قمت به" عمل سيء".

يرتكب الرفيق خطأ ضد رفاقه أو ضد المنظمة، فهو يعرف ذلك ولكنه لا يريد الاعتراف به، تعود المسألة إلى «حب الذات»: «أنا» قبل كل شيء، «أنت تعرف ذلك أيضاً، لكنك تدعمه»: المسألة هنا أيضاً هي «الصداقة الشخصية»: الصداقة الشخصية في قبل كل شيء، وتأتي مصلحة الحقيقة والتنظيم بعد ذلك.

لكن هذا «أنا» فوق كل شيء ليس منتصباً على ساقيه كما يتخيلها.

يسعى على الفور للحصول على نقاط الدعم من حوله بين «صداقاته الشخصية» أو «أنا» الأخرى المهترزة مثله؛ إذا وجد أي منها في المنظمة فهي «عشيرة»، عشيرة ضد المنظمة.

من هناك يبحث في مكان آخر، خارج المنظمة، سيجد دون تأخير بين الخصوم: «الأنا» قبل كل شيء سيجده وهو مربوط بحبل في رجليه باتجاه معسكر البرجوازية الذي سيسميه بكل عنجهية: «معسكر الحرية» وهو في الحقيقة يسمى خيانة طبقته.

تعتبر الأخلاق البرجوازية بمثابة عقثر وتوسيع، ومن الغريب أنها تجعل من الممكن العيش بشكل بائس ومحتقر، دون وخز الضمير، لأن الضمير البرجوازي يجعل من الممكن العيش على هذا النحو.

تمنعنا الأخلاق البرجوازية من إخبار أنفسنا بصراحة بما يجب أن نقوله لبعضنا البعض دون إحراج ودون المخاطرة بإزعاج علاقاتنا الحميمة بأي شكل من الأشكال.

وضع رفيق في منصب. إنه جاد، صادق، يفعل كل ما في وسعه، لكن اتضح أن هذا المنصب لا يتناسب مع مستواه العام. إنه يفتقر إلى ميزة معينة، وهذا بالضبط ما يحتاجه.

إذا قام بنقده الذاتي، سيكتشف ذلك فلن يكون لديه ضمير مرتاح.

لكن الأمر ليس بهذه البساطة.

إذا تمزق كمي على مساوي المرفق فإن جاري سيكتشفه بسهولة أكثر مني.

نحن نعيش منطوون على ذاتنا ولا نرى دائماً بوضوح، يجب أن نكون ممتنين لأصدقائنا الذين يفتحون أعيننا وكذلك للطبيب الذي يحذرك من الخطر.

إذا شعرت بالإنفلونزا، أقول ذلك. إذا قيل لي هذا فأنا لست غاضباً منه، وإذا أصرت على الشفاء فلن أصرخ في وجهه ايا كان بدعوى الاعتداء على مشاعر الصداقة بل سأذهب إلى الفراش.

النقد والنقد الذاتي، في ضوء النظرية الماركسية، هما شرط الممارسة النضالية السديدة بمعنى أنه الطريقة الوحيدة لاستخلاص جميع الدروس من كل تجربة، من خلال البحث عن الأخطاء أو نقاط الضعف، وتحليلها لاكتشاف الأسباب الجذرية لتصحيحها.

لذلك عليك أن تقوم بعمل جيد، والنقد والنقد الذاتي هما الطريقتان الوحيدتان للعمل بشكل جيد.

نحن المناضلون بحاجة إلى بذل الكثير من الجهد للتعبير بكلمات بسيطة وأفكار واضحة تعكس التغييرات التي تحدث أمام أعيننا.

عندما تظهر الحقيقة في أذهاننا، ننسى، في أغلب الأحيان، أنها في اليوم السابق كانت لا تزال بعيدة المنال عنا.

لذلك نتحول إلى وعاء وسدنة، ونطلق العنان للتأكيدات والدروس، ونتساءل كيف لم يفهم الجميع هذه الأمور التي في نفس الوقت كنا نتجاهلها بانفسنا أثناء كل حياتنا الماضية: هكذا يصبح هؤلاء "أخباراً".

معرفة دور النقد والنقد الذاتي أمر بالغ الأهمية للمناضل. إنه ينزله إلى الأرض.

يجعله يفهم أن أي تقدم في الأفكار هو نتيجة جهود دائمة وجب عليه أن يبذلها بنفسه.

يساعده على فهم عدم التوافق في تطور الصراع الطبقي والمستوى السياسي للجماهير، وتأثير الأيديولوجيات البرجوازية والحملات الرجعية في وعي العمال.

إن معرفة دور النقد والنقد الذاتي تقرب المناضل من الجماهير، وتلزمه بجعل نفسه، وبتفهم أن يظل أخوياً ومتواضعاً، وليس أبوياً ومتحدثاً. من أجل معرفة الجماهير وحبها جيداً، يجب علينا أولاً أن نعرف أنفسنا جيداً وأن نتذكر إلى أي مدى وصلنا، إنها الطريقة الوحيدة للشعور بالانتماء لهم طبقياً وليس التعالي وممارسة الوعظ والاستاذية عليهم.

أعتقد أنه كان من الضروري رفع القضية إلى هذا المستوى لمساعدة مناضلينا على الانتقال من النقد والنقد الذاتي الميكانيكيين واللاواعيين إلى النقد والنقد الذاتي الواعيين.

في الواقع، يرفض عدد معين من الرفاق النقد والنقد الذاتي أو ينخرطون فقط في النقد أو النقد الذاتي الشكليين.

من خلال الانتقال إلى عمق هذا الرفض أو هذا الشكل الكاريكاتوري للنقد الذاتي، سنكتشف دائماً أن السبب يعود إما لروح الاكتفاء أو لجروح حب الذات.

هذه هي خاصية البابا الذي لا يريد أن يعترف بخطئه، أنه يعيش في الماضي، وخبرته المكتسبة، والأفكار المكتسبة مرة واحدة وإلى الأبد، وبالتالي، فإنه يخطئ لأنه يغفل الآخرين.

تعلمنا المادية الجدلية أن كل شيء في الطبيعة والإنسان وحركة الطبقات والمجتمع الاشتراكي هو نتاج تعارضات وتناقضات، أي صراع دائم.

إنه صراع مستمر بين ما سيولد وما سيختفي، بين ما يولد وما يختفي، بين المستقبل والماضي.

إن فكرة الإنسان، التي هي انعكاس للحياة، هي نتاج هذا الصراع نفسه. ويترتب على ذلك أن الفكر يعكس الضغط المزدوج للماضي والمستقبل، وما ينقل ويكتسب، وما سيولد ويفرض.

عادة القيام بهذا، أو القيام بذلك بطريقة ما، في مثل هذا الوقت، في بيئة معتادة، العادة ليست سوى الماضي والتحرك في اتجاه آخر، بوسائل أخرى، يجب علينا محاربة هذه العادة والتغلب عليها.

لا توجد عادات جيدة: هناك طرق أفضل للممارسة العادة هي نتيجة حالة ذهنية تُعطى في لحظة معينة، يتم القبض عليها وتضمينها فينا بسبب مظهر الجمود في الحركة التي تحيط بنا، بين التغييرات المفاجئة التي لم نتوقعها.

لدينا عادة تدخين الغليون دون التفكير في أنه يمكن أن يزعجنا ولا نحارب هذه العادة إلا عندما نشعر بعدم القدرة على الإقلاع عن التدخين.

وضعية العاملات الزراعيات بجهة سوس ماسة في مواجهة تحدي الجفاف وتأثير جائحة كورونا

(الجزء 1/3)

مريم أبروش

مؤمن".

ولربما أضحت المرافق الصحية من الرفاهيات، إذ أن المصنع لا يتوفر على مكان تبديل الملابس، ولا على مرافق صحية تستوفي شروط الخصوصية والنظافة. تحكي خديجة " الطالبة كلبسوها وحنا واقفين قدام السمطة، أما الطوابيط فموسخين أو ماعندهم حتا باب مقاد، خص ضروري إذا بغيتي تقضي حاجتك توقف شي مرا تشد ليك الباب حتا تخرجي". وعندما يحين توقيت استراحة الغذاء، تخرج النسوة لساحة داخل الشركة فيفترشن قطع الكارتون ويتخذن من صناديق الخضر كراسي ليتناولن غذاءهن. تضيف خديجة "حتى من مكان الصلاة ماعندناش، كانت تما واحد البيت كانو دايرينها على حساب الطبيب لتي عمرو ماجا، طلبناهم أو تشاردنا حنا لعيالات بيناتنا حتا شرينا حصرية أو والت ديك البيت فين كنصليو".

تعمل النساء لعدد ساعات غير محدد، إذ أن توقيت استراحة وجبة الغذاء ليس بثابت، يتغير كل يوم بحسب ضغط العمل. والإشكال يكمن هاهنا في حالات المرضى خاصة مرضى السكري، والذين يفرض عليهم وضعهم الصحي بالالتزام بمواقيت الغذاء وأخذ إبرة الأنسولين، الأمر الذي ينتج عنه حالات إغماء ووهن شديد من طرف العديد من العاملات المريضات وحتى الحوامل منهن. تقول خديجة "كتبقى المرا تخدم حتى كطيح على طولها من كثرة الجوع، و إذا طاحت ما كيتسوق ليها حد من المسؤولين". تؤكد خديجة بأنه حتى في حالة مرض العاملة أثناء مزاولتها العمل، لا يرافقها أحد من المسؤولين بالشركة، فتذهب وحدها سواء للبيت أو للمشفى، وفي أفضل الأحوال ترافقها عاملة أخرى، وتضطر للتكلف بكل مصاريف علاجها من جيبيها الخاص بالرغم من اقتطاعات المشغل الدائمة.

وفي هذا السياق تضيف خديجة قائلة: "ومن المشاكل العويصة التي نعاني منها هي العشوائية وانعدام التواصل، فلا توقيت ثابت للعمل، فكل يوم وتوقيته. هناك أيام لا نكاد نعمل فيها لنصف ساعة كاملة وهناك أيام تمتد ساعات العمل فيها لما يفوق 12 ساعة دون أن يتم إخبارنا بالتوقيت مسبقا لنحضر عشاءنا وأدويتنا معنا، فنظل هناك نتضور جوعا حتى ينتهي العمل ونعود لمنازلنا".

إن كان كل ما تمر به العاملة نهارا صعب ومرهق، فما تمر به ليلا هو معاناة أخرى. ففي الأيام التي يكون ضغط العمل فيها قويا، تظل العاملة الزراعية تعمل حتى بعد منتصف الليل، دون أن يتم مراعاة تعبها، إذ تظل واقفة اليوم بطوله ولا يضمن لها وسيلة نقل آمن تقلها من الشركة إلى بيتها. فكيف ستصل العاملات إلى منازلهن آمانات؟؟

حين يقفل باب الشركة تجد العاملات أنفسهن أمام منطقة خلاء، فممنهن من يتصل بأحد أقربائه ومنهن من يتفق مع سيارة أجرة أو حافلة نقل، والتي لا تملك لا معارف ولا دراهم، لا يبقى أمامها سوى الذهاب مشيا على الأقدام معرضة نفسها لكل أنواع الأخطار كالتعرض للسرقة أو التحرش أو الاعتداء. وحتى حين توفر الشركة نقلا- وهذا في أفضل الأحوال- يضع العاملة على الشارع الرئيسي لتكمل طريقها داخل الأحياء الشعبية في خوف وهلع، دون أن يلقي المشغل أي أهمية ويتحرى سلامة العاملة.

يتبع في العدد القادم

لتجد خديجة نفسها وهي سيدة في الخمسينات من عمرها بدون عمل تسد به رمقها، وتأخذ به دواء مرض السكر والقلب والكوستترول، وتعيل به أسرته بعدما أصبحت هي المعيل الرئيسي بعد طاقها.

تستيقظ خديجة منذ السادسة صباحا، لتعد فطورها البسيط وبعضا من الغذاء مما يمكن أن يسد جوعها لساعات من العمل المضني، وحتى من قارورة الماء تحرص دوما على أخذها معها، إذ أن محطة التلغيف لا تتوفر على ماء صالح للشرب ما عدى بئر عار قد سقطت فيه كل أنواع الحشرات وتعكر ماؤه، وحتى من كسرة الخبز لا تنسى إحضارها، فلا تتوفر الشركة ولا الحي الصناعي برمته على بقالة.

الطريق إلى الشركة غير آمن، وبالكاد توفر الشركة ما يمكن أن يسمى ب "وسيلة نقل" وذلك بعد أن خاض العمال احتجاجات طويلة، وحين استجاب المشغل لمطالباتهم كانت النتيجة عبارة عن "بيكوب" يتكدس فيه أكثر من خمسين عاملا وعاملة وتلامس أجسادهن في مشهد لا يحترم



الساعة تشير لثلاثة والنصف فجرا، تستيقظ لالة فاطنة لتستعد لبدء يوم عمل شاق. تعد فطورها المكون من بعض الخبز وشاي تصبه في إبريق يحتفظ بالحرارة ولا تنسى أخذ قنينة ماء معها، تصلي ركعتين داعية الله أن يحميها قبل أن تخرج من بيتها وحيدة متجهة لمصنع تليف المشمش، والساعة ما تزال لم تتجاوز الرابعة فجرا.

الطريق من بيتها إلى الشارع الرئيسي مظلم ومخيف، فهناك بين الدروب الشعبية تلتقي باسكارى وقطاع الطرق، تحاول تفاديهم قدر الإمكان، وبالرغم من أنها في الغالب ما تمر سالمة بين تلك الأزقة إلا أنها تعيش في رعب وتوجس دائمين. بعد نصف ساعة من المشي، تصل الشارع الرئيسي لتنتظر وسيلة نقل تقلها إلى الشركة. توفر لها هذه الشركة نقال، بخلاف الشركة التي طردت منها "تعسفا" على حد قولها بعد العمل فيها لأكثر من ثلاثين سنة. تصل الشركة ليبدأ يوم عمل سيدة تبلغ من العمر الخامسة والستين عاما من أجل ست دريهمات لصندوق المشمش الواحد.

تلعب النساء العاملات الزراعيات دورا رئيسيا للعمل بمحطات تليف الخضر والفواكه وتلتجئ النساء خاصة للعمل بمحطات تليف الخضر والفواكه أو بالضيعات الفلاحية، إذ أن القطاع الزراعي هو القطاع الذي يمكن أن تشتغل فيه نسبة كبيرة من النساء اللواتي ينحدرن من بيئات اقتصادية متواضعة جدا أو فقيرة حتى، نساء عازبات، متزوجات، أرامل ومطلقات، منهن من كانت محظوظة وولجت المدرسة العمومية وأغلبهن لم تطأ عتبة المدرسة يوما. ورغم اختلاف أوضاعهن، فهن يشتركن جميعا في كون معظمهن المعيل الرئيسي لأسرهن، هذا إذا لم يكن يتشاركن هذه المسؤولية مع غيرهن من أفراد الأسرة.

إلا أنه -وبالرغم من كل الجهود المبذولة- ماتزال العاملة الزراعية تشتغل في ظروف قاسية وبدون أي حماية قانونية تحفظ كرامتها وإنسانيتها. إلى أن جاءت الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19- وكذا تعقد تحدي الجفاف بجهة سوس ماسة ليزيد من صعوبة هذه الظروف ويعمق هشاشة وضعية العاملة الزراعية أكثر وأكثر، ولتتفاقم إشكالات انعدام أمنها النفسي، الاقتصادي وكذا الاجتماعي. ليظل السؤال المطروح ملحا: من المسؤول عن تسوية وضعية العاملة الزراعية بعد جائحة كورونا وتحدي الجفاف؟

ظروف عمل صعبة

عديدة هي المشاكل التي تعاني منها العاملات الزراعيات بشركات التلغيف بجهة سوس ماسة. فبدء من وسيلة النقل التي تستقلها إلى الحي الصناعي وصولا لانعدام المرافق الصحية في الشركات، ودون إغفال الخروقات القانونية التي يرتكبها المشغل في حق العاملة، على رأسها عدم تصريح مسؤولي الشركة بالعاملات في صندوق الضمان الاجتماعي والاضطهاد الذي يمارس في حقهن حالما ينتمين للنقابة، وغيرها من الانتهاكات.

"بعد ثلاثين سنة من الخدمة، خرجت بيديا خاويين، لا تعويضات لا حقوق، وذنبى الوحيد هو أنني دويت على حقنا"، بنبرة حرقة عبرت لنا العاملة الزراعية خديجة عن مدى الإحساس المشين الذي استشعرته بعد أن تم طردها تعسفا من شركة تليف وتصدير الحوامض بأيت ملول،

"بعد ثلاثين سنة
من الخدمة، خرجت بيديا
خاويين، لا تعويضات لا حقوق،
وذنبى الوحيد هو أنني دويت
على حقنا"

الآدمية. ولأن خديجة لا تقوى على صعود "البيكوب" بسبب مشكل صحي على مستوى الركبة، فليس أمامها سوى الذهاب إلى المصنع مشيا على الأقدام، غير أن من شروط هذا الاختيار هو الذهاب ضمن مجموعات من خمس أو ست عاملات، إذ أن الطريق عبارة عن "خلاء غير

الثقافية والتحرير

"همس الجفون"

نور الدين موعايب

الإلم نحتاج في شد أوردتنا، وتضميد جراحننا
الثخينة؟ إلى التطبيع مع الخيبات والإخفاقات، أم
إلى مشروع مجتمعي حداثي ديمقراطي يؤصل كرامة
الإنسان في أي زمان؟ إن الانصياع والانبطاح لأيسر
ما يمكن أن يلوذ به من ترهلت قواه، وشاقت قدراته
على الفعل، فإذا هو محدود

هو كثير التعتب، دائم التشكي، فلا يصون نفسه عما
يدنس نفسه، ولا يتمالك حين يزعه الدهر التماسا
منه لتعسه ونكسه، نحو ما قال الشاعر البحري.. أما
نقيضه فلا يهن عظم نضاليتيه، ولا ينفذ رصيد قتاليتيه
ضد أعداء الكائن البشري، أولئك الذين يتوهمون أنهم
قادرون على حسم الصراع الطبقي لصالحهم، ولصالح
حلفائهم المتواطئين معهم.

الظاهر أن حب الإنسان، الذي هو قضية، كما صرح
الشهيد غسان. ك.، لا يعرف المستحيل، ولا يعترف به..
يقول محمد درويش في قصيدته: "المستحيل" (الأعمال
الأولى، رياض الريس، ط: 01، السنة: 2005، ص: 186).

أموت اشتياقا
أموت احتراقا
وشنقا أموت
وذبحا أموت
ولكنني لا أقول:
مضى حبنا، وانقضى
حبنا لا يموت..

الطريف، الطريف أن الفلسطينيين استثنائيون
في الحياة، وفي الممات، وفي الأشياء جميعها، حتى
في قيمة "الحب"، و من ثمة فإن حمرة حبههم حمرة
ثائرة، وليست الحمرة الرومانسية الغارقة في
"الطوباويات"، بما أن العينين الفلسطينيتين هما ملاذ
الوطن الفلسطيني، وفق ما قالت الروائية "حميدة
نعنع"، صاحبة: "الوطن في العينين".

ولطالما سحرني الشعر المركزي، الدال: "ما لا يتحقق
بالنضال، يتحقق بمزيد من النضال"، حيث يحتضن
الطين التين، ويورق اليقطين، فيصغر الكادحون
خدودهم للذبول والأذباب، وغني عن البيان أن النضال
البؤرة متعدد "التمظهرات"، يعرف كيف يقرأ علاقات
القوى بتلك القراءة المنهجية، العميقة القمينة بالإجابة
عن السؤالين الذكيين: "من المسؤول، وما العمل؟"، إجابة
جذرية لا تقبل "أنصاف الحلول" الممنوحة، ولا
تستطيع أن تكون "إصلاحية" رشيقة، أنيقة!!.. حُق
لنا أن نترقب هبوب رياح التغيير العاتية، التي لا تبقى
للهياكل المتأكلة، المخروقة بقية، ولا تذر للاستقالة من
حومة الصراع باقية. وقل القول عينه بالنسبة إلى عنوان
مؤلف مغربي، هو: "مجنون الأمل". و لم يخطئ الشاعر
"أمل دنقل" في تسمين ذلك الشعب، إذ قال: "أنتم، أيها
الفلسطينيون، لماذا تتصرفون كالملائكة؟".

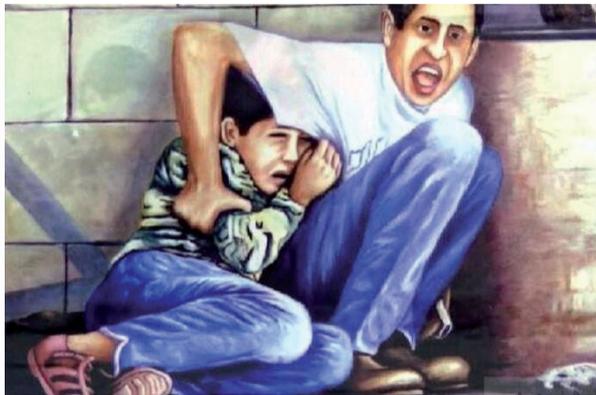
أخيرا، ليس لأحد أن يصادر حق انتمائنا إلى
فلسطين، لأننا اعتبرناها قضية وطنية منذ كنا طلبة
جامعيين قدميين.. لا نخشى ثلوث المحن: الرجعية،
الصهيونية، الأمبريالية.

شتبر 2022.

قصيدة محمود درويش في رثاء محمد الدرة

30-09-2000

كان في وسع صياديه أن يفكر بالأمر
ثانية، ويقول: سأتركه ريثما يتهدج
...فلسطينه دون ما خطأ
سوف أتركه الآن رهن ضميري
لأوقته، في غد، عندما يتمرد
× ×
محمد،
يسوع صغير ينأم ويحلم في



قلب أيقونة
صنعت من نحاس
ومن غصن زيتونة
ومن روح شعب تجدد
× ×
محمد،
دم زاد عن حاجة الأنبياء
إلى ما يريدون، فاصعد
إلى سدره المنتهى
يا محمد

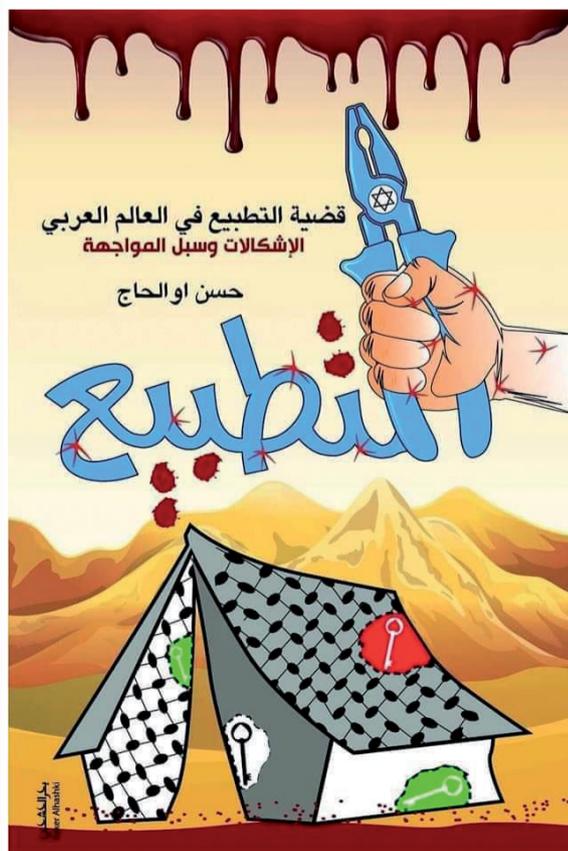
...أين سيحلم لو جاءه الحلم
والأرض جرح... ومعبود
× ×
محمد،
يرى موته قادما لا محالة. لكنه
يتذكر فهدا رأه على شاشة التلفزيون،
فهدا قويا يحاصر ظبيا رضيعا
وحيث
دنا منه شم الحليب،
فلم يفترسه
كأن الحليب يروض
وحش الفلاة
إذن، سوف أنجو - يقول
الصبي -
وبيكي: فإن حياتي هناك
مخبة
في خزانة أمي،
سأنجو... وأشهد

× ×
محمد،
ملاك فقير على قاب قوسين من
بندقية صيادة البارد الدم
من
ساعة ترصد الكاميرا حركات الصبي
الذي يتوحد في ظله
وجهه، كالضحى، واضح
قلبه، مثل تفاعلة، واضح
وأصابعه العشر، كالشمع، واضحة
...والندى فوق سرواله واضح

محمد
محمد،
يعيش في حزن والده طائرا خائفا
من جحيم السماء: احمني يا أبي
من الطيران إلى فوق! إن جناحي
صغير على الريح... والضوء أسود
× ×
محمد،
يريد الرجوع إلى البيت، من
دون دراجة... أو قميص جديد
...يريد الذهاب إلى المقعد المدرسي
إلى دفتر الصرف والنحو: خذني
إلى بيتنا، يا أبي، كي أعد دروسي
...وأكمل عمري زويدا رويدا
على شاطئ البحر، تحت النخيل
ولا شيء أبعد، لا شيء أبعد
× ×
محمد،
يواجه جيشا، بلا حجر أو شظايا
كواكب، لم ينتبه للجدار ليكتب
"حريتي لن تموت"
فليست له، بعد، حرية
لبيدافع عنها. ولا أفق لحمامة بابلو
بيكاسو
وما زال يولد، ما زال
يولد في اسم يحمله لعنة الاسم. كم
مرة سوف يولد من نفسه ولدا
؟ ناقصا بلدا... ناقصا موعدا للطفولة

قضية التطبيع في العالم العربي الإشكالات وسبل المواجهة

أول اصدار للمناضل حسن أولحاج



صدر للرفيق الباحث المجد المناضل المغربي حسن أولحاج،
كتاب بعنوان:

"قضية التطبيع في العالم العربي الإشكالات وسبل
المواجهة".

وهو مساهمة مهمة خدمة للقضية العربية والفلسطينية،
على طريق التحرير والعودة والاستقلال والوحدة..

الكتاب من 300 صفحة و60 مرجعا باللغة العربية
والإنجليزية، العمل تطلب من الكاتب حسب تدونة له، 3
سنوات من البحث والاجتهاد، 10 ساعات في اليوم من
العمل المتواصل، وتقدم الرفيق أولحاج بالشكر للرفيق
القائد والمفكر غازي الصوراني على مساعداته القيمة
وكذلك لصاحب الغلاف الجميل والخلاق Baker Alhashki
الأستاذ المبدع والفنان، وللرفيق الغالي وسام الفقعاوي مدير
مجلة الهدف الذي وضع مقدمة للكتاب.

الكاتب حسن أولحاج الذي يشغل رئيسا "للمرصد الدولي
لدعم حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ومواجهة التطبيع"،
يعمل أيضا على إنجاز عمل مهم عبارة عن كتاب ضخيم
حسب تدونته، بعنوان "القضية الفلسطينية من هرتزل
إلى التطبيع"



في هذا العدد الذي يصادف اليوم الدولي للمدرس والذي خصصنا ملفه لواقع التعليم بالمغرب، استكمالا لملف عدد سابق حول قضايا التعليم ببلادنا، نستضيف الرفيق أمين الدكاك أستاذ من الاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، مناضل حزب النهج الديمقراطي. العمالي. نجاوره حول توجه الدولة نحو تشجيع التعليم الخصوصي واستهداف الوظيفة العمومية وانعكاس ذلك على المدرسة العمومية والعاملين بها ودور النقابات والتنسيقيات

بقطاع التعليم فكرة تم الإعداد لها قبل عقدين، وتمت الإشارة لها في الميثاق الوطني للتربية والتكوين والغاية هو تنزيل المخطط النيوليبرالي من قبل تلاميذ شيكاغو الذين لا يدخرون جهدا في إرضاء المؤسسات المانية الدولية حتى وإن كان ذلك على حساب دافعي الضرائب من أبناء وبنات الشعب المغربي.

بالنسبة للانعكاسات فهي ضرب مباشر للاستقرار النفسي والاجتماعي للعاملين بالقطاع وفرصة للزحف على حق أبناء المغاربة في تعليم مجاني وجيد بحجة عدم توفر الأكاديميات الجهوية كمشغل على السيولة الكافية لتوفير هذه الخدمة المجانية وسيدفع هذه المؤسسات للتعاقد مع أي كان لسد خصاص معين دون مراعاة شرط الكفاءة مستغلة جيش الاحتياط من المعطلين... وأكد أن هذا سيؤثر سلبا على جودة التعليم ببلادنا.

يخوض الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد معارك بطولية ضد التعاقد، من بين شعاراتها "دفاعا عن المدرسة العمومية... كيف تقيمون هذه المعارك، وكيف تنظرون لدور للنقابات التعليمية؟"

"الدفاع عن المدرسة العمومية" هو شعار كبير قد يردده الكثير لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تلتزم به فئة في معزلة عن باقي المكونات التي تهتم بالشأن التعليمية لذلك يجب أن تتكاثف الجهود لتحسين هذا المكتسب التاريخي للشعب المغربي. والتنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد قدمت تضحيات جسيمة من اعتقالات ومتابعات وضرب وسحل... والأكثر من ذلك فهي قد قدمت شهيدا ويتعلق الأمر بعبد الله حاجلي، وهذا لن يذهب سدا فما لم يأت بالنضال يأتي بالمزيد من النضال... فيما يتعلق بالنقابات يمكن القول أن التنسيقيات كلها التي تأسست منذ سنوات كان دافعها هو التشردم والشتات الذي يعرفه العمل النقابي بالمغرب ووصول فاسدين تجار ملفات الشغيلة على رأس النقابات، وهذا أسوأ حتى من البيروقراطية ولكن تبقى النقابة هي حق وأداة للموظفين والعمال من أجل الدفاع عن حقوقهم ولا يجب التنازل عنها.

مصنع ل"تاخماست" بعد أن كانت في مرحلة من المراحل مصدرا للأطر والكفاءات من أبناء الشعب.

2 تتعرض الوظيفة العمومية لهجوم غير مسبوق، من أبرز تجلياته فرض التعاقد بمهن التدريس والتكوين، كيف ترون لهذا التوجه وماهي في نظركم انعكاساته على المنظومة التعليمية؟

توجه الدولة لضرب الوظيفة العمومية بدءا

1 - بداية نشكر على قبولك المساهمة كضيف العدد 477 من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه ل"زحف الرأسمال الأجنبي على التعليم بالمغرب كشكل من أشكال استهداف السيادة الوطنية".

1 - منذ فترة ليست بالقصيرة، تنهج الدولة سياسة تعليمية تتسم بتقديم كل الشجيع والامتيازات للتعليم الخصوصي، كيف ترون انعكاس ذلك على المدرسة العمومية؟



أشكركم على هذه الدعوة من جريدة مناضلة يراود لها الاختفاء.

إذا عدنا لسنوات الثمانينات وما قبلها سنجد أن التعليم الخصوصي لم يكن يعرف انتشارا واسعا كالذي نشهده اليوم وأعتقد أن السبب الرئيسي يعود لحاجة الدولة آنذاك إلى الأطر لتسيير مؤسساتها وحينها كان أبناء المغاربة لهم نفس المنطلقات وبالتالي كان هناك نوع من تكافؤ الفرص إلى حد ما

حينه. أما اليوم يستحيل الحديث عن هذا الوضع أمام وجود مؤسسات تعليمية تسير بسرعات مختلفة ينقسم فيها العمومي إلى صنفين: مدرسة بالمجال الحضري وأخرى بالقروي وشتان بينهما سواء من حيث البنية التحتية والتجهيزات وظروف العمل والموارد البشرية...

وتعليم خصوصي كذلك ينقسم إلى صنفين يخترقهما تفاوتات:

مدرسة مغربية تستهدف شلة من أبناء الطبقة المتوسطة وأخرى تابعة لإحدى البعثات الأجنبية أو للرأسمال الخارجي تستقبل متعلمين من أبناء الطبقة البرجوازية والأعيان وخدام الدولة.. تعمل على تكوينهم ليحتلوا كبرى بدوالب الدولة ومؤسساتها للتحكم برقاب أبناء مدرسة عمومية يراود لها أن تنتج فئة عرضة من اليد العاملة ومن التقنيين القابلة للاستغلال ومن هذا المنطلق أقول إننا أمام تعليم طبقي يفرغ المدرسة العمومية من محتواها ومن رسالتها النبيلة في تكوين أجيال في تكافؤ للفرص ويحولها إلى

إننا أمام تعليم طبقي يفرغ المدرسة العمومية من محتواها ومن رسالتها النبيلة في تكوين أجيال في تكافؤ للفرص ويحولها إلى مصنع ل"تاخماست" بعد أن كانت في مرحلة من المراحل مصدرا للأطر والكفاءات من أبناء الشعب.

من وحي الأحداث

لا تكتيك من دون إستراتيجية ولا إستراتيجية من دون التنظيم الطبقي الراسخ

التيبي الحبيب

قد يقول قائل أن الكلام أعلاه الذي يربط بين التكتيك والإستراتيجية وبين الإستراتيجية وتوفير التنظيم كلام عام ومجرد ولذلك لا ينعف في الوقت الراهن الذي نحن في حاجة إلى الأجوبة الملموسة. إننا على عكس ذلك نرى، أن التذكير بهذه القوانين العامة والتي قد تكون بديهية أمر مطلوب، واستحضارها الساعة ونحن نتوجه للممارسة النضالية. وللتدليل على زعمنا نسوق هنا السؤال الذي تفضل به الرفيق فهد سليمان نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حول راهنية البرنامج المرحلي الذي تقدمت به الديمقراطية سنة 1976. في كراسته "المشروع الوطني الفلسطيني وراهنية البرنامج المرحلي" الصادر في شتبر 2022. يصل الرفيق فهد سليمان إلى نتيجة أن البرنامج سديد ولم يتم التعامل معه بالطريقة المثلى.

نخالف الرفيق فهد سلمان التقييم، ونطرح هنا بإيجاز شديد انتقادنا الأساسي وهو أن الجبهة الديمقراطية قدمت رؤيتها التكتيكية للمشروع الوطني عبر نقاط ما سمته البرنامج المرحلي وقد تلقفته حركة فتح وجعلت منه نقاط برنامجية لم تكن تتوفر عليها في ممارساتها السياسية. لعبت الجبهة الديمقراطية دور القوة الاقتراحية، وعملت حركة فتح ومعها من اتفق في منظمة التحرير الفلسطينية على إنجاز البرنامج. هكذا تحول التكتيك من حاضنة رؤية إستراتيجية لدى الجبهة الديمقراطية إلى حاضنة إستراتيجية حركة فتح. لقد أصبح البرنامج المرحلي هو المسوغ الفكري والسياسي لحل الدولتين وللإعتراف المتبادل بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية واتفاق أوسلو وغيرها من الخطوات التنازلية وضرب المشروع الفلسطيني في مقتل. إن البرنامج المرحلي كان يحمل في طياته بذرة هذا الأفق، لأنه لم يكن واضحا وحاسما وصارما في موضوع قيام الدولتين والإعتراف المتبادل بينهما.

أما الخطأ الفادح فهو أن تقبل الجبهة الديمقراطية بلعب دور القوة الاقتراحية لدى جهة يمينية، وطبقيا جهة مرشحة لقبول استراتيجيات الاستعمار الغير مباشر أو قبول الاستقلال في ظل التبعية واحترام قسمة العمل على الصعيد الدولي. وخلفية تصرف الجبهة الديمقراطية هذا هو أنها لم تستطع التحول إلى قوة طبقية عمودها الفقري الطبقة العاملة الفلسطينية والكادحين في فلسطين والمهجر أو الشتات. إن غياب هذه القاعدة الاجتماعية الطبقية، جعل موازين القوى على الأرض تكون مختلة لصالح حركة فتح، وسهل الاستحواذ على البرنامج المرحلي الذي يحمل بذور تحريفه لصالح حل الدولتين ومعه تهميش الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وتحويلها إلى مجرد قوة معارضة من داخل المنظومة السائدة في منظمة التحرير الفلسطينية ساعية للتنبيه إلى منزلقات وعدم الانسجام مع مضمون البرنامج المرحلي كما يفعل الرفيق فهد سليمان اليوم في كراسته.

لقد حان الوقت للتصريح علنا وبشكل واضح، ضرورة القطع مع كل التكتيكات والاستراتيجيات التي تقود إلى حل الدولتين.

بمناسبة 5 أكتوبر اليوم العالي للمدرس الجبهة المغربية لدعم فلسطين توجه نداء الكرامة واليقظة

رياضية وثقافية وفنية، بواسطة اندية "التسامح والتعايش" غرضها غسل الادمغة، وهيمنة المكون اليهودي الصهيوني بالتدريج ..

× فضح كل الافكار الصهيونية الهدامة المعادية لقيمنا واخلاقنا وثقافتنا المغربية الاصيلية .. ودحض كل الاشاعات والأوهام الكاذبة حول المكون العبري المزعوم ..

× التحلي باليقظة والوعي، والحدس التربوي الذي تمتلكونه بتجاربكم المهنية الرائدة، لاحتباط كل المخططات التربوية الملقومة ..

× الانكباب بالدرس على المقررات والبرامج الدراسية بوعي وبمسؤولية، وبحرص شديد حتى لا تتسرب

والمعاهد المغربية، ومؤسسات الكيان الصهيوني ..

ومحاولة طمس الثرات المغربي الأصيل، والغني بمختلف مكوناته الثقافية الأصيلة، والعمل على سرقتها، كما فعلوا في فلسطين ..

ينضاف الى ذلك، الفضيحة الجنسية التي وقعت في مركز الاتصال الصهيوني بالرباط (، والتي مست بالقيم الأخلاقية لبلدنا، ولا من يحرك ساكنا ..

أيتها الاسرة التعليمية المرابضة في الصفوف الأمامية ..

لا زال التاريخ يحفظ لكم تلك الصفحات المشرقة من الانشطة



الأفكار الصهيونية الهدامة الى أجيالنا ..

× التضامن المطلق واللامشروط مع الشعب الفلسطيني، فيما يتعرض له يوميا من تقتيل واعتقال وتشريد وهدم للمنازل والمدارس، واطلاق الرصاص على الأطفال العزل امام مرأى العالم ..

× الانخراط في الاندية التربوية، وندية حقوق الانسان، المعمول بها منذ سنين، وفي الاتحادات الطلابية .. والقيام بالأنشطة الهادفة والملتزمة بالقضايا التربوية لأجيالنا ومستقبل بلدنا، بتعاون مع كل مكونات وشركاء العائلة التعليمية ...

وعهدا على الاستمرار في درب النضال حتى اسقاط التطبيع، وافشال المخطط الصهيوني الغاصب الذي يحاك ضد بلدنا وشعبنا ..

واننا سائرون نحو النصر بفضل جهودكم وجهودكم .

السكرتارية الوطنية

1 أكتوبر 2022.

التربوية والثقافية والفنية المناهضة للاستعمار بجميع أشكاله، والمتضامنة مع الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الكيان الاسرائيلي الغاصب، ومن أجل بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس ..

واليوم، ومما يثلج الصدر، ما تزال القضية الفلسطينية لها مكانتها الخاصة في عقول ووجدان ناشئتنا وشبابنا، بفضل وعي ومسؤولية اسرة التعليم بنسائها ورجالها ..

ولا تزال الانشطة الثقافية والفنية يتردد صداها بين جدران مؤسساتنا التعليمية ..

ايتها المرابضات وأيها المرابضون، حارسات وحراس العقول والقلوب مما يهددها من أفكار مسمومة وهدامة ومتفسخة، واستعمارية صهيونية ..

إن مستقبل بلدنا وأجيالنا بين ايديكم وايديكم، مما يحتم عليكم عليكم :

× حماية عقول بناتنا وأبنائنا من الانجراف نحو الافكار الصهيونية الهدامة، من خلال تمرير أنشطة

لسيدات والسادة في هيئة اسرة التعليم بجميع مكوناتها وشركائها :

هيئة التدريس
هيئة الادارة التربوية
هيئة التأطير والتوجيه التربوي
الطاببات والطلاب

التلميذات والتلاميذ
الشركاء : من جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ
وجمعيات تربوية وثقافية ورياضية وفنية .

يقف العالم اليوم بمناسبة "يوم المدرس"، تقديرا واحتراما، لما تقدمه اسرة التعليم، من مجهودات جبارة، وادوار رائدة، في بناء صرح البلدان، ومستقبل الاجيال في العالم ..

ونحن بدورنا في الجبهة المغربية لدعم فلسطين، وضد التطبيع نقف اليوم وقفة اكباز واجلال لكي نحيي اسرة التربية والتكوين المغربية بجميع روافدها، وعلى رأسها المدرسات والمدرسين على التضحيات الجسام، والمجهودات الجبارة التي لا يتم الاعتراف بها، ولا تقدر بثمن، في ظل الشروط المادية والمعنوية المحففة والمحبطة، والمهينة، والقاسية التي تعاني منها هذه الفئة ..

وبهذه المناسبة نحيي المعارك البطولية التي خاضها نساء ورجال التعليم، من أجل الكرامة والحرية، ومستقبل اكبادنا وأجيالنا ..

الاخوات والاخوة صانعات وصناع عقول الناشئة، والشباب ..

قريبا سيكمل بلدنا عامه الثاني على اتفاقية التطبيع المشؤومة مع الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين ..

هذا التطبيع الذي ينتقل كالتوباء ليبسط نفوذه، على جميع مناحي حياتنا، من المستوى السياسي الى المستوى العسكري والاعلامي والرياضي والفني والثقافي والتربوي، وهذا هو الأخطر ..

هذا التطبيع يحاول اليوم ان يمتد كالأخطبوط الى عقول ووجدان الناشئة والشباب، ويخترق مختلف البرامج والمقررات الدراسية لكل أسلاك التعليم، تحت مسميات مغرية، ملمسها ناعم، لكن أهدافها سم قاتل، مثل "قيم التسامح" و"التعايش"، و"السلم والتعاون" و"المكون اليهودي المظلوم" .. و"التوأمة" و"الشراكات" بين المؤسسات التعليمية والجامعات